

الأعجوز النبوية

مع تتمتها للحافظ ابن رجب



تحقيق

علي بن أحمد بن حسن الرزعي

تجارت الانتاج
مسقط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

(الحمد لله الذي أكمل الدين، وأتم علينا النعمة وجعل أمتنا -ولله الحمد- خير أمة وبعث فينا رسولا منا يتلو علينا آياته، ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادة تكون لمن اعتصم بها خير عصمة، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، أرسله للعالمين رحمة، وفوض إليه بيان ما أنزل إلينا فأوضح لنا كل الأمور المهمة، وخصه بجوامع الكلم، فربما جمع أشات

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

دار الأثر
للنشر والتوزيع

www.dar-alathar.com

البيمن: صنعاء - شارع نعرز - حي شميلة - مقابل جامع الخبر - ص ب ١٧١٩٠ فاكس ٦٠٣٢٥٦

(٩٦٧١-) هاتف: الإدارة ٦١٣٣٦٥ المكتبة ٦٣٣٧١٧ بريد إلكتروني info@dar-alathar.com

○ فرع صنعاء : الدائري الغربي - عمارة الخولاني - هاتف ٢٠٥٠٨٥

○ فرع عدن : كريتر - بجوار مسجد أبان - هاتف ٢٦٦٩٨٦

○ فرع مكة : الشرج - أسفل المسجد الجامع من جهة القبلة - هاتف ٣٠٧١١٢

○ فرع حاج : دار الحديث - مقابل مسجد أهل السنة هاتف ٥١٩٣٢١

الحكم والعلوم في كلمة أو في شطر كلمة^(١).

(وجعل الله هذه الجوامع لنبه رداءً لنبوته،
وعلمًا لرسالته، لينتظم في القليل علم الكثير، فيسهل
على السامعين حفظه ولا يؤوذهم حمله)^(٢).

وإن من تلك الجوامع، ما جمعه الإمام يحيى بن
شرف بن مري بن حسين بن محمد أبوزكريا،
النووي، الدمشقي المولود سنة ٦٣١ المتوفى سنة
٦٧٦ هـ^(٣) في "الأربعين" المعروفة بـ"الأربعين النووية"

(١) انظر "جامع العلوم والحكم" (٥٣/١).

(٢) انظر "غريب الحديث" للخطابي (٦٤/١).

(٣) انظر ترجمته في "تذكرة الحفاظ" (١٤٧٣/٤)، و"سير أعلام
النبلاء" الجزء المفقود وقد طبع مؤخرًا في طبعة جديدة للسير،
و"العبر" (٣١٢/٥)، و"السلوك" (٦٤٨/١)، و"البداية"
(٢٧٩/١٣)، و"طبقات الشافعية الكبرى" (١٦٥/٥)، و"شذرات
الذهب" (٣٥٤/٥)، و"الإعلام" (١٤٩/٨)، ومقدمة "إرشاد

التي كثر من طلاب العلم حفظها، ومن العلماء
شرحها، وفي مضمار خدمة هذه الأحاديث رأيت أن
أضع عليها تحقيقًا وتحريجًا وتعليقًا مختصرًا، تكون
من الأمور التالية:

١- اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على مصورة
من المكتبة الظاهرية (حديث: ١٤٥)، بواسطة
مكتبة الحرم المدني، جزى الله القائمين عليها خيرًا.
والمخطوط بخط واضح في (٥٢) صفحة، وهي
مخطوطة مصححة؛ حيث أنها سالمة من أخطاء
وتصحيفات كثيرة وقعت في المطبوعات لهذا الكتاب
النفيس.

٢- خرجت أحاديثها من المصادر المعتمدة،

كلامها الست، ومسند أحمد، وربما أزيد على ذلك.

٣- التصحيح، والتحسين، والتضعيف، للأحاديث التي خارج الصحيحين على حسب قواعد علم المصطلح.

٤- حرصت كل الحرص على نقل أقوال الإمامين الألباني، وشيخنا الوادعي -عليهما رحمة الله- تعالى سواء كان تصحيحاً أو تضعيفاً.

٥- جعل النووي فصلاً في آخر الأربعين، بين فيه بعض الألفاظ ومعانيها فرأيت أن أنقل الكلام على كل حديث في حاشيته، حتى تحصل الفائدة ويوفر الوقت للحافظ لها والمطلع عليها. وميزتها بحرف (ر).

- وما كان من زيادة لي في المعاني ونحوه صدرتها بقولي: (قلت).

٦- نقلت بعض نصوص أهل العلم التي تعرف بعظم هذه الأحاديث.

فإن أصبت فمن توفيق الله لي ومنته علي، وإن أخطأت فمن نفسي والله وحده حسبي. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات يوم يقوم الحساب.

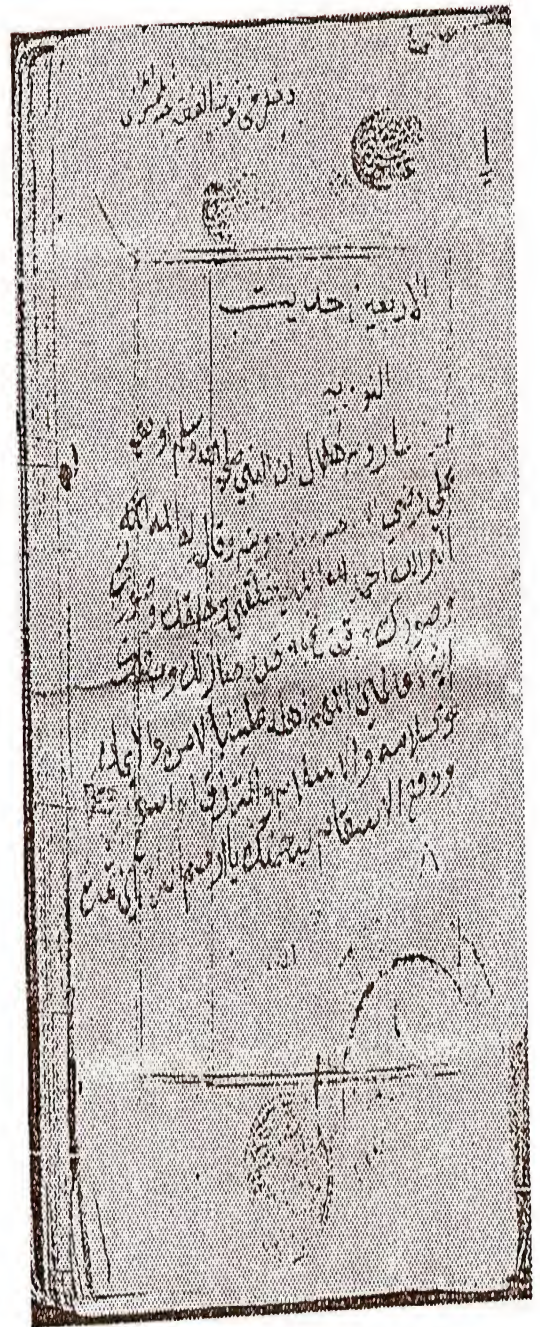
وكتب: أبو الحسن علي بن أحمد الرازحي وفقه الله وعفا عنه وثبته على الحق حتى يلقاه.

سنة ١٤٢٢ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، قُيُومُ السماوات والأرضين
مدبر الخلائق أجمعين، باعث الرسل صلواته وسلامه
عليهم إلى المكلفين هدايتهم، وبيان شرائع الدين،
بالدلائل القطعية وواضحات البراهين. أحمده على
جميع نعمه، وأسأله المزيد من فضله وكرمه، وأشهد
أن لا إله إلا الله الواحد القهار الكريم الغفار.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وحبيبه وخليفه،
أفضل المخلوقين المكرَّم بالقرآن العزيز المعجزة
المستمرة على تعاقب السنين، وبالسُّنَنِ المستنيرة
للمسترشدين المخصوص بجوامع الكلم، وسماحة
الدين - صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر النبيين



الصفحة الأولى من المخطوطة

والمرسلين وآل كل^(١) وسائر الصالحين-.

أما بعد:

فقد روينا عن علي بن أبي طالب^(٢) ، وعبدالله
ابن مسعود^(٣) ،

(١) قال الزركشي في "النكت" (١٣/١) معلقاً على قول ابن الصلاح (وآل كل): ولم يقل: (وآهم) تحريزاً من الخلاف من منع إضافته إلى المضمهر. اه وقال الحافظ في "النكت" (٢٢٥/١) بنحوه وانظر "شرح الكافية الشافية" (٩٥٤/٢) و"مع الهوامع" للسيوطي (٢٨٦/٤).

(٢) موضوع في سنده عبدالله بن أحمد بن عامر، قال ابن الجوزي قال الحفاظ: يروي عن أبيه عن أهل البيت نسخة موضوعة. اه قلت: وهذا منها، انظر "الميزان" (١٠٤/٣)، والحديث أخرجه البكري في "الأربعين" ص (٢٩)، وص (٣٠) وأخرجه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" (١١١/١) وكذلك جميع الأحاديث الآتية أخرجها هناك.

(٣) مطروح في سنده محمد بن حفص، عن دحيم بن محمد الصيداوي قال الذهبي في "الميزان" (٤٤٦/٤): الآفة هو، أو شيخه، وانظر "المغني" (٢٢٢-٢٢١/١) والحديث أخرجه أبونعيم في "الحلية" (١٨٩/٤)، والخطيب في "شرف أصحاب الحديث" ص (٢٠).

ومعاذ بن جبل^(١) ، وأبي الدرداء^(٢) ،
وابن عمر^(٣) ، وابن عباس^(٤) ، وأنس بن

(١) موضوع في سنده محمد بن إبراهيم السائح قال الدارقطني: كذاب. "الميزان" (٣٦٦/٤). والحديث أخرجه الرامهرمزي في "المحدث الفاصل" (ص ٢٢-١٩) وغيره، وللحديث طرق أخرى تالفة انظر "الأضواء السواوية" (ص ٢٠-١٩).

(٢) واسمه عويمر والحديث موضوع وفي سنده عبدالمملك بن هارون بن عنبرة قال يحيى بن معين: كذاب. وقال أبوحاتم: متروك الحديث، انظر "الميزان" (٣٨٠/٣)، والحديث أخرجه البيهقي في "الشعب" (٣٥٦/٤)، وابن حبان في "المجروحين" (١٣٣/٢).

(٣) موضوع في سنده يعقوب بن إسحاق العسقلاني: كذاب. انظر "الميزان" (٣/٦) والحديث أخرجه ابن عبد البر في "جامع بيان العلم" (٤٣/١)، وغيره.

(٤) موضوع في سنده إبراهيم بن إسحاق الملقب وهو كذاب انظر "التهذيب"، والحديث أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (١٣٤/١)، وتام (١٥٥/١) "الروض البسام".

مالك^(١)، وأبي هريرة^(٢) وأبي سعيد^(٣) - رضي الله تعالى عنهم - من طرق كثيرات بروايات متنوعة^(٤)

(١) مطروح وفي سنده سليمان بن سلمة الجنائري، كُذِبَ وقال أبو حاتم: متروك. وقال النسائي: ليس بشيء، وعمر بن شاذان: وهو ضعيف. والحديث أخرجه ابن عدي في «الكامل»، (١٧١٢/٥) وتمام (١٥٦/١) «الروض البسام» وله طرق أخرى تالفة انظر «الأضواء» (ص ١٥-١٧).
(٢) مطروح في سنده عمرو بن الحصين العقيلي، قال الدارقطني: متروك. وقال الخطيب: كذاب. انظر «الميزان» (١٧٢/٤)، وله طرق أخرى تالفة انظرها في «الأضواء» (ص ١٤-١٥).

(٣) مطروح في سنده محمد بن علي بن ودعان قال السلفي: هالك منهم بالكذب. «الميزان» (١٠٣/٥)، وأخرجه البكري في «الأربعين» (ص ٤٠-٤١).

(٤) وجاء الحديث عن أبي أمامة عند ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢٢/١)، وفي سنده علي بن الحسين الصفار اتهم بوضع هذا الحديث انظر «الميزان» (٤١/٤)، وجاء عن جابر بن سمرة عند ابن الجوزي (١٢٥/١) وسنده ساقط وجاء من حديث نورية عند البكري (ص ٤٥-٤٦) وفيه عمر بن هارون البلخي متروك، ونورية =

أن رسول الله ﷺ قال: «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها بعثه الله يوم القيامة في زمرة الفقهاء والعلماء!»، وفي رواية: «بعثه الله تعالى فقيهاً عالماً».

وفي رواية أبي الدرداء: «كنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً»، وفي رواية ابن مسعود: «قيل له: ادخل من أي أبواب الجنة شئت»، وفي رواية ابن

ليس بصحابي. والحديث بجميع طرقه ضعفه الجمهور، قال ابن عساكر: بأسانيده كلها فيها مقال ليس فيها للتصحيح مجال. وقد أفرد جماعة بالتصنيف في جمع طرقه منهم الإمام ابن المنذر قال الحافظ في «التلخيص» (٩٣/٣١-٩٤): وأفرد ابن المنذر الكلام عليه في جزء وقد لخصت القول فيه في المجلس السادس عشر من الإملاء ثم جمعت طرقه في جزء ليس فيها طريق تسلم من علة قاذحة. اهـ

ونقل الحافظ في «الإمتاع» (ص ٢٩٧-٢٩٨) عن جماعة من أهل العلم تضعيف هذا الحديث من جميع طرقه.

عمر: «كتب في زمرة العلماء، وحشر في زمرة الشهداء».

واتفق الحفاظ على أنه حديث ضعيف وإن كثرت طرقه. وقد صنف العلماء ^{رضي عنهم} في هذا الباب ما لا يحصى من المصنفات ^(١) فأول من علمته صنف فيه:

عبدالله بن المبارك، ثم محمد بن أسلم الطوسي العالم الرباني، ثم الحسن بن سفيان النسوي، وأبوبكر الآجري، وأبوبكر محمد بن إبراهيم الأصفهاني، والدارقطني والحاكم، وأبونعيم، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبوسعيد الماليني، وأبو عثمان الصابوني، ومحمد بن عبدالله الأنصاري، وأبوبكر البيهقي، وخلائق لا يحصون من المتقدمين

(١) مع اختلاف مقاصدهم في تأليفها وجمعها وترتيبها.

والمتأخرين ^(١). وقد استخرت الله تعالى في جمع أربعين حديثاً اقتداء بهؤلاء الأئمة الأعلام، وحفاظ الإسلام، وقد اتفق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ^(٢)، ومع هذا

(١) انظر ما ذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (١/٥٢-٦١) فقد ذكر هناك أناساً كثراً كتبوا في هذا الباب.

(٢) بل فيه خلاف مشهور فمنهم من قد رد الحديث الضعيف مطلقاً كابن معين وغيره، وهو الصحيح وهو ترجيح شيخنا الإمام مقبل الوادعي عليه رحمة الله، وترجيح شيخ الإسلام الألباني وغيرهما من أئمة العصر، وانظر مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب»، ومقدمة «ضعيف الجامع» ومن قال إنه يعمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال فقد اشترط لذلك شروطاً ذكرها الحافظ ابن حجر انظرها في «الجواهر والدرر» (٢/٩٥٤) و«فتح المغيث» (١/٢٨٩) و«تدريب الراوي» (١/٣٧٧)، و«قواعد التحديث» (ص ١١٩). ولي في ذلك بحث مفرد بعنوان «فتح اللطيف في حكم العمل بالحديث الضعيف»، وبحث آخر في الباب وهو «أقوال النصحاء في الرواية عن الضعفاء».

فليس اعتمادي على هذا الحديث، بل على قوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة: «ليبلغ الشاهد منكم الغائب»^(١)، وقوله ﷺ: «نَصَّرَ^(٢) الله امرأ سَمِعَ مقالتي فأدّاها كما سمعها»^(٣).

ثم من العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين، وبعضهم في الفروع، وبعضهم في الجهاد، وبعضهم

(١) هذه قطعة من خطبة حجة الوداع، وهو حديث طويل أخرجه البخاري (٦٧)، ومسلم (١٦٧٩) (٣٠)، وأحمد (٣٧/٥) من حديث أبي بكرة رقه في «مسند أحمد» طبع مؤسسة الرسالة (٢٠٣٨٧) فينظر تمام تخريجه هناك لمن أراد التوسع.

(٢) بتشديد الضاد وتخفيفها، والتشديد أكثر، ومعناه: حسنه وجمله.

(٣) الحديث: صحيح جاء عن (٢٤) صحابياً منهم: زيد بن ثابت عند أحمد (١٨٣/٥)، وأبي داود (٣٦٦٠)، وابن ماجه (١٠٥)، والترمذي (٢٦٥٦) وغيرهم، وسنده صحيح وللشيخ الجليل عبدالمحسن العباد رسالة في جمع طرق الحديث والكلام على معناه فلتنظر.

في الزهد، وبعضهم في الآداب، وبعضهم في الخطب. وكلها مقاصد صالحة -رضي الله عن قاصديها- وقد رأيت جمع أربعين^(١) أهم من هذا كله، وهي أربعون حديثاً شتملة على جميع ذلك وكل حديث منها قاعدة عظيمة من قواعد الدين^(٢)، قد وصفه^(٣) العلماء بأن مدار الإسلام عليه أو هو

(١) هي (٤٢) حديثاً.

(٢) قال ابن رجب: أملئ الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح مجلساً سماه «الأحاديث الكلية» جمع فيه الأحاديث الجوامع التي يقال: إن مدار الدين عليها، وما كان في معناها من الكلمات الجامعة الوجيزة فاشتغل مجلسه هذا على ستة وعشرين حديثاً، ثم إن الفقيه الإمام الزاهد القدوة أبا زكريا يحيى النووي -رحمة الله عليه- أخذ هذه الأحاديث التي أملاها ابن الصلاح وزاد عليها تمام اثنين وأربعين، واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها وكثر حفظها ونفع الله بها بركة نية جامعها وحسن قصده رحمته الله اهـ «جامع العلوم والحكم» (٤٦٠/١).

(٣) في المخطوطة: وصفها.

نصف الإسلام أو ثلثه أو نحو ذلك، ثم ألترم في هذه الأربعين أن تكون صحيحة^(١)، ومعظمها في صحيح البخاري ومسلم^(٢)، وأذكرها مخدوفة

(١) يعني عنده وإلا فبعضها ضعيف. وإليك بيان الضعيف منها: رقم (١٢) مرسل، ورقم (١٨) ضعيف، وحديث وابصة تحت رقم (٢٧) ضعيف وحديث النواس الذي قبله يغني عنه، و(٣١) ضعيف جداً، و(٤١) ضعيف، و(٤٢) فيه ضعف، فالضعيف فيها ستة أحاديث وواحد تحت حديث آخر وهو حديث وابصة تحت رقم (٢٧).

(٢) المتفق عليه منها (١١) حديثاً ذوات الأرقام (١) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٨) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(٢٦) و(٣٧) والذي انفرد به البخاري منها (٤) أحاديث ذوات الأرقام (١٦) و(٢٠) و(٣٨) و(٤٠) والذي انفرد به مسلم (١٤) حديثاً ذوات الأرقام (٢) و(٧) و(٩) و(١٠) و(١٧) و(٢١) و(٢٢) و(٢٣) و(٢٤) و(٢٥) و(٢٧) و(٣٤) و(٣٥) و(٣٦) والذي خارج الصحيحين (١٣) حديثاً ذوات الأرقام (١١) و(١٢) و(١٨) و(١٨) و(١٩) و(٢٨) و(٢٩) و(٣٠) و(٣١) و(٣٢) و(٣٣) و(٣٩) و(٤١) و(٤٢).
تليها: وتحت رقم (٢٧) حديث وابصة وهو خارج

الأسانيد ليسهل حفظها ويعم الانتفاع بها - إن شاء الله تعالى - ثم أتبعها بباب في ضبط خفي ألفاظها^(١)، وينبغي لكل راغب في الآخرة أن يعرف هذه الأحاديث، لما اشتملت عليه من المهمات، واحتوت عليه من التنبيه على جميع الطاعات، وذلك ظاهر لمن تدبره، وعليه اعتمادي وإليه تفويضي واستنادي وله الحمد والنعمة، وبه التوفيق والعصمة.

الصحيحين.

(١) هذا الباب حُلَّتْ عنه كثير من الطباعات، وقد جعلته في الحاشية عند كل حديث أنقل ما ذكره النووي في ذلك الباب تقريباً للفائدة.

الحديث الأول:

عن أمير المؤمنين ^(١) أبي حفص **عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ** رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» ^(٢) وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ^(٣)، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا ^(٤) فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ». رواه إماما المحدثين: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن بَرْدِزْبَةَ البخاري وأبو الحسين مسلم بن

(١) هو أول من سُمي بأمير المؤمنين. ن

(٢) المراد: لا تحسب الأعمال الشرعية إلا بالنية. ن

قلت: لفظ مسلم «بالنية» وهي للبخاري (٥٤).

(٣) معناه: مقبولة. ن

(٤) لفظ مسلم «يتزوجها».

الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري - رضي الله تعالى عنهما - في صحيحهما ^(١) اللذين هما أصح

(١) البخاري رقم (١) و (٥٤) و (٢٥٢٩) و (٣٨٩٨) و (٥٠٧٠)، ومسلم

(١٩٠٧) وأخرجه وأحمد (٢٥/١)، وأبوداود (٢٢٠١)، وابن

ماجه (٤٢٢٧)، والترمذي (١٦٤٧) والنسائي (٥٨/١)، والحديث

قد جاء عن خمسة من الصحابة غير عمر وهم أبوسعيد الخدري

وأبوهريرة وأنس وعلي وهزال بن يزيد الأسلمي وكلها لا تصح

قيدت الكلام عليها في كتابي «الإيضاح للتقييد والإيضاح» بَسَّرَ

الله طبعه. قال العراقي في «طرح الثريب» (١٥٢/١): رأيت في

كتاب «المستخرج من أحاديث الناس» لعبد الرحمن بن منده أنه

رواه سبعة عشر من الصحابة غير عمر وبلغني أن الحافظ المزي

استبعده وقد تتبع كلام ابن منده فوجدت أكثر الصحابة الذين

ذكر حديثهم في الباب إنما لهم أحاديث أخرى في مطلق النية

كحديث «يعثون على نياتهم... إلخ» وبنحوه قال في «التقييد» باب

الشاذ، وانظر أيضًا شرحي لزهة النظر - يسر الله طبعه - باب:

العزير.

الكتب المصنفة^(١)

(١) بعد كتاب الله وذلك بالإجماع ولا اعتداد بمن خالف انظر «النكت» لابن حجر (٣٨٠/١)، و«التقييد والإيضاح» (ص ٣٤)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٥٥/١٧)، و«الإعلام بفوائد عمدة الأحكام» لابن الملقن (١٢٧/١-١٢٨).

فتاوى: قال الشافعي في هذا الحديث: يدخل في سبعين باباً. وقال ابن مهدي: في ثلاثين باباً. وقال ابن مهدي أيضاً: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية، واتفق الشافعي وأحمد وابن مهدي، وابن المديني وأبو داود والدارقطني وغيرهم على أنه ثلث العلم، ومنهم من قال: ربعة. قال ابن دقيق العيد: وهو أحد الأحاديث التي يدور عليها الإسلام. انظر «شرح مسلم» للنووي (٥٣/١٣)، و«جامع العلوم والحكم» (٦٢-٦١/١) «وطرح التثريب» (٦-٥/٢)، و«الفتح» (١١/١) و«الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص ٤٠) و«شرح ابن دقيق العيد» (ص ٢) و«كتاب الأربعين» لأبي الفتوح الطائي حديث (٢) وغيرها من شروح هذا الحديث.

فتاوى: وقد تكلم أهل العلم على هذا الحديث في ١٦ جزءاً مفرداً لمؤلفين مختلفين متقدمين ومعاصرين منهم المصنف **رحمته** ولم =

الحديث الثاني:

عن **عمر** أيضاً **رضي الله عنه** قال: (يُنَمَّا نَحْنُ^(١) عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعْرِ، لَا يُرَى^(٢) عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟

يتم، وكذلك شيخ الإسلام له رسالة في شرحه. وانظر في معرفة الأجزاء ومصنفها كتاب «التعريف بما أفرد من الأحاديث بالتصنيف» (ص ٤٨-٥٠).

(١) في المطبوع زيادة (جلوس) بعد (نحن)، وليست في الأصل المخطوط، ولا في الصحيح، والذي يظهر أنها في بعض النسخ فقد رأيتها مثبتة في مخطوطة الشرح للنووي. وهي في ابن ماجه بلفظ: (كنا جلوساً).

(٢) هو بضم الياء من (يرى).

فَقَالَ ^(١) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»، قَالَ: صَدَقْتَ! فَعَجِبْنَا لَهُ يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» ^(٢)، قَالَ: صَدَقْتَ! قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ؟ قَالَ: «مَا

(١) في المخطوط: قال.

(٢) معناه: تعتقد أن الله قدر الخير والشر قبل خلق الخلق، وأن جميع الكائنات بقضاء الله تعالى وقدره وهو مريد لها.
 قلت: ولنظر في هذا الباب العظيم الذي زلَّت فيه طوائف من المبتدعة انظر «شفاء العليل» للإمام الجليل ابن القيم رحمته الله.

المَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ»، قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَاتِهَا ^(١)؟ قَالَ: «أَنْ تَلِدَ الْأُمَّةُ رَبَّتَهَا» ^(٢)، وَأَنْ تَرَى الْحِفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ ^(٣) رِغَاءَ الشَّاءِ، يَنْطَاولُونَ فِي الْبُنْيَانِ»، ثُمَّ انْطَلَقَ فَلَبِثَ مَلِيًّا ^(٤) ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ، أَتَدْرِي مَنْ السَّائِلُ؟»، قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «فَإِنَّهُ

(١) هو بفتح الهمزة أي: علاماتها. ويقال: أمار -بلا هاء- لغتان لكن الرواية بالهاء.

(٢) أي: سيدتها، ومعناه: أن تكثر السراي حتى تلد الأمة السرية بنتًا لسيدها وبنت السيد في معنى السيد. وقيل: يكثر بيع السراي حتى تشتري المرأة أمها وتستعبد لها جاهلة بأنها أمها، وقيل: غير ذلك، وقد أوضحته في «شرح مسلم» بدلائله وجميع طرقه.

قلت: وذلك في باب الإيمان والإحسان (١٥٨/١).

(٣) أي: الفقراء ومعناه: أن أسفل الناس يصيرون أهل ثروة ظاهرة.
 (٤) هو بتشديد الياء، أي: زمانًا كثيرًا. وكان ذلك ثلاثًا، هكذا جاء مبيّنًا في رواية أبي داود، والترمذي وغيرهما.

جَبْرِيلُ أَتَاكُمْ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ! رواه مسلم^(١).

(١) برقم (٨) وهو عند أحمد (٥١/١-٥٢)، وأبي داود (٤٦٩٥) والترمذي (٢٦١٠)، والنسائي (٩٧/٨)، وابن ماجه (٦٣)، والحديث قد جاء عن أبي هريرة عند البخاري (٥٠)، ومسلم (٩) وجاء عن أنس، وابن عباس، وأبي عامر، وأبي ذر، وابن عمر، وابن مسعود، والحارث الأشعري، وجريير بن عبدالله انظر تفصيلها في «الأضواء السهاوية» (ص ٥٢-٥٣) و«الإرواء» رقم (٣).

فائدة: قال ابن رجب: هو حديث عظيم جداً يشتمل على شرح الدين كله، ولهذا قال عليه السلام: في آخره «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم» بعد أن شرح درجة الإسلام ودرجة الإيمان، ودرجة الإحسان فجعل ذلك كله ديناً «جامع العلوم» (٩٧/١). وقال ابن دقيق العيد (ص ٨): هذا حديث عظيم قد اشتمل على جميع وظائف الأعمال الظاهرة والباطنة وعلوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه لما تضمنه من جمعه علم السنة فهو كالأم للسنة كما سميت الفاتحة أم القرآن من جمعها معاني القرآن. اهـ

وقد صنف في شرح هذا الحديث ٦ رسائل لمتقدمين ومعاصرين منها شرح للشيخ ابن عثيمين رحمته الله انظر «التعريف» (ص ٥٨-٥٩).

الحديث الثالث:

عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ **عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ** قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَحَجِّ الْبَيْتِ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ» رواه البخاري ومسلم^(١).

(١) البخاري برقم (٨) و(٤٥١٤)، ومسلم برقم (١٦)، وأخرجه أحمد (١٢٠/٢) والترمذي (٢٦٠٩)، والنسائي (١٠٧/٨).

وقد جاء عن جرير بن عبدالله عند أحمد (٣٦٣/٤)، وأبي يعلى (٧٥٠٢).

فائدة: قال الحافظ ابن حجر: (لم يذكر الجهاد لأنه فرض كفاية، ولا يتعين إلا في بعض الأحوال.....) الفتح (١/٤٩-٥٠). وانظر «شرح ابن دقيق العيد» (ص ١٦).

قال المصنف: هذا الحديث أصل عظيم في معرفة الدين وعليه اعتماده، وقد جمع أركانه. والله اعلم. «شرح مسلم» (١٩٧/١). وهذا الحديث قد شرح في أربع رسائل أحداها للإمام الشوكاني انظر =

الحديث الرابع:

عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا [نُطْفَةً]^(١)، ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ

«التعريف» (ص ٧١).

(١) قوله: «أربعين يومًا نطفة»، ليست في «الصحيحين»، بل ليست في الأمهات، والذي في «الصحيحين» بلفظ: «إن أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا، ثم يكون علقه مثل ذلك...» الحديث. هكذا رواه أكثر من عشرين راويًا عن الأعمش، وخالفهم جرير بن حازم عند ابن وهب في «القدر» (٣٧): فرواه عن الأعمش بلفظ: «تكون النطفة في الرحم أربعين يومًا نطفة...» الحديث.

وحكم عليه ابن وهب بالغرابة. وجاء بنحوه من رواية الإسماعيلي في «معجمه» (٤٨٠/١)، عن فطر، عن سلمة بن كهيل، وخالف الإسماعيلي في ذلك أكثر من أربعة من الأئمة، رَوَاهُ عَنْ فطر، عن سلمة بلفظ: «يجمع خلق أحدكم في بطن أمه أربعين =

مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ [اللَّهُ]^(١) الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ فَيُؤَمَّرُ^(٢) بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: بِكُتِبَ رِزْقُهُ، وَأَجَلُهُ، وَعَمَلُهُ، وَشَقِيٌّ، أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي^(٣) لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ يَتْنُهُ وَيَتْنُهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيُسَبِّقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ

ليلة، ثم يكون علقه...» الحديث.

فهذه لفظة شاذة في هذا الحديث والله أعلم.

تلي: وقع في المطبوع من «عمدة القاري» للعيني (١٤٥/٢٣) اللفظ المذكور عند المصنف بعينه، ولكن الذي يظهر أنه خطأ حصل أثناء الطبع؛ لأن العيني إنما ذكر أثناء شرحه اللفظة المعروفة وهي: «يجمع في بطن أمه أربعين يومًا ثم يكون علقه...» الحديث.

(١) ليس في مسلم ولفظ البخاري: يبعث إليه.

(٢) في المخطوط: ويؤمر.

(٣) هذا لفظ مسلم، ولفظ البخاري: «فوالله إن أحدكم =

بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ
فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ
فَيَدْخُلُهَا رواه البخاري ومسلم^(١).

الحديث الخامس:

عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا

(١) البخاري برقم (٣٢٠٨) و(٣٣٣٢) و(٦٥٩٤)، ومسلم (٢٦٤٣) والسياق له، وأخرجه أحمد (٣٨٢/١)، وأبوداود (٤٧٠٨)، والنسائي في «الكبرى» (١١٢٤٦) وابن ماجه (٧٦) وللفقراته شواهد كثيرة انظرها في «تحقيق مسند أحمد» (١٢٧/٦) طبع مؤسسة الرسالة، و«الأضواء السماوية» (ص ٦٣). وللحافظ ابن حجر جزء في جمع طرقه ذكر ذلك في «الفتح» (٤٧٩/١١).

قلت: ومعنى النطفة: ماء الرجل والمرأة، والعلفة: قطعة دم. والمضغة: قطعة لحم قدر ما يمضغ، وانظر «التعين» (ص ٨٤) لنجم الدين الطوفي.

لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ^(١) رواه البخاري، ومسلم^(٢).
وفي رواية لمسلم^(٣): «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ

(١) أي: مردود كالمخلوق بمعنى المخلوق.

(٢) البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وأخرجه أحمد (٢٤٠/٦)، وأبوداود (٤٦٠٦)، وابن ماجه (١٤) وغيرهم.

(٣) برقم (١٧١٨) (١٨)، وعلقه البخاري في «صحيحه» (٣٥٥/٤)، و(٣١٧/١٣) مع «الفتح»، وأخرجه أحمد (١٤٦/٦)، (١٨٠) وفي رواية عند أحمد (٧٣/٦) بلفظ: «مَنْ صَنَعَ أَمْرًا عَلَى غَيْرِ أَمْرِنَا فَهُوَ مُرَدُّودٌ» وسنده صحيح. قال السندي: قوله: «على غير أمرنا» أي على طريق تخالف ديننا. قوله: «فهو مردود» أي: يجب على الناس أن يردوه ولا يقبلوه ولا يتبعوه فيه.

فائدة: قال ابن رجب: هذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها كما أن حديث «الأعمال بالنيات» ميزان للأعمال في باطنها.... فكل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردود على عامله، وكل من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين في شيء. اهـ «جامع العلوم» (١٧٦/١). وقال ابن دقيق العيد: هذا الحديث قاعدة

أَمَرْنَا فَهُوَ رَدٌّ.

الحديث السادس:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيْنُ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنُ وَيَنْتَهَا [أُمُورٌ] ^(١) مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ، ^(٢) اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ ^(٣)، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ، كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى، يُوشِكُ ^(٤) أَنْ

عظيمة من قواعد الدين وهو من جوامع الكلم التي أوتيها المصطفى ﷺ فإنه صريح في رد كل بدعة وكل مخترع، ويستدل به على إبطال جميع العقود الممنوعة وعدم وجود ثمرتها. اهـ «شرحه» (ص ٢٢).

(١) انفرد بها البخاري.

(٢) زاد في المطبوع: فقد. وليست في المخطوط ولا في الصحيحين.

(٣) أي: صان دينه، وحمل عرضه من وقوع الناس فيه.

(٤) بضم الياء وكسر الشين، أي: يسرع، ويقرب.

يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى، أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ ^(١)، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ ^(٢) رواه البخاري ومسلم.

(١) معناه الذي حماه الله تعالى، ومنع دخوله هو الأشياء التي حرمها.

(٢) البخاري برقم (٢٠٥١)، ومسلم برقم (١٥٩٩) (١٠٧) و (١٠٨) وأصل السياق له، وأخرجه أحمد (٢٦٧/٤)، وأبوداود (٣٣٢٩)، والنسائي (٢٤١/٧).

وقد جاء عن ابن عباس، وجابر، وابن عمر، وعمار بن ياسر وكلها لا تخلو من ضعف انظر تفاصيلها في «تحقيق مسند أحمد» (٢٩١/٣٠)، و«الأضواء» (ص ٧٠-٧١)، قال ابن دقيق العيد في «شرحه» (ص ٢٤): هذا الحديث أصل عظيم من أصول الشريعة، قال أبوداود: الإسلام يدور على أربعة أحاديث ذكر منها هذا الحديث. وأجمع العلماء على عظيم موقعه وكثير فوائده. اهـ وقد شرح الإمام الشوكاني هذا الحديث في رسالة مستقلة سماها «كشف الشبهات عن المشتبهات» وهي مطبوعة.

الحديث السابع:

عَنْ أَبِي رُقَيْةٍ ^(١) تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» رواه مسلم ^(٣).

(١) هو بضم الراء، وفتح القاف، وتشديد الباء.

(٢) منسوب إلى جد له اسمه الدار وقيل: إلى موقع يقال له: دارين. ويقال فيه أيضًا: الدَّيرِي. قلت: نسبة إلى دير كان يتعبد فيه وقد بسطت القول في إيضاحه في أوائل "شرح مسلم".

قلت: شرح مسلم (١/١٤٢).

(٣) برقم (٥٥) (٩٦)، وأخرجه أحمد (٣٦٩/٢)، والنسائي (١٥٦/٧)- (١٥٧)، وأبوداود (٤٩٤٤)، وعلقه البخاري (١٣٧/١) "الفتح". وقد جاء الحديث عن أبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وثوبان وكلها غير محفوظة كما ذكر البخاري في "التاريخ الكبير" (٣٥/٢) وقد جعل الحافظ محمد بن نصر المروزي بابًا مفردًا في كتاب "تعظيم قدر الصلاة" (٦٨١/٢-٦٩٤) ذكر فيه طرق =

الحديث الثامن:

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ،

الحديث وشرحه شرحًا موجزًا مفيدًا أنا عازم بمشيئة الله على إفراده والتعليق عليه. وانظر تفاصيل طرقها في "تحقيق المسند" (١٤٠/٢٨) و"الأضواء السماوية" (ص ٧٤-٧٧).

فائدة ذكر أبوداود أن هذا الحديث أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه، وقال الحافظ أبو نعيم: هذا الحديث له شأن ذكر محمد بن أسلم الطوسي: أنه أحد أرباع الدين! وقال نجم الدين الطوفي: اعلم أن هذا الحديث وإن أوجز العبارة فلقد أعرض في الفائدة، وهذه الأحاديث الأربعون وسائر السنن داخلة تحته وقال المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٦٨١/٢): إن الدين النصيحة! جمعت هذه الكلمة كل خير ينبغي ويؤمر به وكل شر يتقى وينهى عنه. اهـ انظر "جامع العلوم والحكم" (٦٢/١-٦٣) و"السنة للبغوي" (٩٢/١٣) و"التعيين" (ص ١٠٥).

وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ
وَأَمْوَالَهُمْ [إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ] ^(١) وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ
تَعَالَى. رواه البخاري ومسلم. ^(٢)

(١) قال الحافظ ابن رجب في «الجامع» (٢٢٦/١): قوله: «إِلَّا بِحَقِّ
الْإِسْلَامِ» هذه اللفظة تفرد بها البخاري دون مسلم. اهـ ولفظ مسلم
«إِلَّا بِحَقِّهَا».

(٢) البخاري برقم (٢٥)، ومسلم (٢٢) وتفردا بإخراجه عن أصحاب
الأمهات الستة.

والحديث قد جاء عن جماعة من الصحابة عن أبي هريرة عند
مسلم (٢١) (٣٣) وعن أنس عند البخاري (٣٩١)، وجريير بن
عبدالله، وأوس بن أبي أوس، وابن عباس، وسهل بن سعد،
والنعمان بن بشير، وطارق بن أشيم، وأبي بكرة ومعاذ بن جبل،
وسمرة بن جندب. انظر تمام تخريجها في «الأضواء السائوية»
(ص ٧٩-٩١).

فائدة: قال ابن دقيق العيد في «شرحه» (ص ٣٠): هذا
الحديث عظيم وقاعدة من قواعد الدين. اهـ قال الحافظ في «الفتح»
في شرح هذا الحديث: (جعلت غاية المقاتلة وجود ما ذكر فقتضاه

الحديث التاسع:

عن **أبي هريرة** ^(١) عبد الرحمن بن صخر ^{رضي الله عنه} قال:
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ^ﷺ يَقُولُ: «مَا نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ
فَاجْتَنِبُوهُ، وَمَا أَمَرْتُكُمْ بِهِ فَافْعَلُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ،
فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَثْرَةُ مَسَائِلِهِمْ

أن من شهد وأقام وآتى عصم دمه ولو جحد باقي الأحكام
والجواب: أن الشهادة بالرسالة تتضمن التصديق بما جاء مع أن
نص الحديث وهو قوله «إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ» يدخل فيه جميع ذلك
فإن قيل فلم لم يكتف به ونص على الصلاة والزكاة فالجواب أن
ذلك لعظمها والاهتمام بأمرها لأنها أمّا العبادات، العبادات البدنية
والمالية. اهـ

قال القرطبي في «المفهم» (١٨٩/١): ويستفاد منه أن أحكام
الإسلام إنما تدور على الظواهر الجليلة لا الأسرار الخفية. اهـ

(١) قال ابن ناصر الدين الدمشقي في «التنقيح في حديث التسييح»
(ص ٧٤): في اسمه خلاف كثير. اهـ قلت: بلغت ثلاثين قولاً انظرها
في ذلك المصدر مع ما في حاشيته.

وَاخْتِلَافُهُمْ^(١)، عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ^(٢) رواه البخاري ومسلم.

(١) هو برفع الفاء لا بكسرها. ن

قلت: قال الطوفي: أي: عطفًا على «كثرة» لا على «مسائلهم» أي: أهلكتهم كثرة مسائلهم، وأهلكهم اختلافهم، وهو أبلغ؛ لأن الهلاك بمسمى الاختلاف ومطلقه أبلغ في الزجر، والازدجار من الهلاك بالاختلاف الكثير. اهـ «التعين» (١١٠).

(٢) البخاري برقم (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧) (١٣٠) ورقه التسلسلي (٦١١٣) واللفظ له، وأخرجه أحمد (٥٠٨/٢)، والنسائي (٥/١١٠-١١١) وسبب ورود الحديث ما أخرجه مسلم (١٣٣٧) وأحمد (٥٠٨/٢) عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: أيها الناس، قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل: أكل عام يا رسول؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، ثم قال: فروني ... فذكر الحديث. قال ابن رجب: وفي الجملة فمن امتثل ما أمر الله به في هذا الحديث، وانتهى عما نهى عنه، وكان مشغلاً بذلك عن غيره، حصل له النجاة في الدنيا والآخرة، ومن خالف ذلك واشتغل بخواتمه وما يستحسنه وقع فيها حذر منه النبي ﷺ من حال أهل الكتاب الذين هلكوا بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، وعدم انقيادهم وطاعتهم لرسولهم. «جامع العلوم» (٢٥٢/١).

الحديث العاشر:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«إِنَّ اللَّهَ -تَعَالَى- طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا﴾ إِنَّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ»**^(١) **﴿وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾**^(٢) **ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْعَثَ أَغْبَرَ يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَبِّ، وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ، وَغُذِيَ^(٣) بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى**

(١) ليست في المخطوط.

(٢) سورة المؤمنون آية (٥١).

(٣) البقرة آية (٧٢).

(٤) هو بضم الغين وكسر الذال المعجمة المخففة. ن

يُسْتَجَابُ لَذَلِكَ!! رواه مسلم^(١).

(١) برقم (١٠١٥)، وأخرجه الترمذي (٢٩٨٩)، وأحمد (٣٢٨/٢) والبخاري في "رفع اليدين" (٩٤).

فائدة: قال نجم الدين الطوفي: واعلم أن هذا الحديث عظيم النفع؛ لأنه تضمن بيان حكم الدعاء وشرطه ومآله "التعيين" (ص ١١٧-١١٨) قال ابن رجب: قد قيل إن المراد بقوله (لا يقبل إلا طيباً) إنه لا يقبل من الأعمال إلا ما كان طاهراً من المفسدات كلها كالرياء والعجب ولا من الأقوال إلا ما كان طيباً حلالاً، فإن الطبيب توصف به الأعمال والأقوال والاعتقادات فكل هذه تنقسم إلى طيب وخبيث... وقال أبو عبد الله النباخي: خمس خصال بها تمام العمل: الإيمان بمعرفة الله عز وجل، ومعرفة الحق، وإخلاص العمل لله، والعمل على السنة، وأكل الحلال، فإن فقدت واحدة لم يرتفع العمل وذلك أنك إذا عرفت الله عز وجل ولم تعرف الحق لم تنتفع وإذا عرفت الحق ولم تعرف الله لم تنتفع وإن عرفت الله وعرفت الحق ولم تخلص العمل لم تنتفع وإن عرفت الله وعرفت الحق وأخلصت العمل ولم يكن على السنة لم تنتفع وإن تمت الأربع ولم يكن الأكل من حلال لم تنتفع. اهـ "جامع العلوم" (١/٢٥٩ و ٢٦٢-٢٦٣).

الحديث الحادي عشر:

عن أبي محمد الحسن بن علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنهما-، سبط رسول الله ﷺ وريحانته ﷺ قال: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ»^(١) رواه الترمذي، والنسائي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح^(٢).

(١) بفتح الياء وضمة لفتان، والفتح أفصح وأشهر ومعناه: اترك ما شككت فيه، واعدل إلى ما لا تشك فيه.

(٢) حديث صحيح. أخرجه النسائي (٣٢٧/٨) واللفظ له، والترمذي برقم (٢٥١٨) وزاد: «فإن الصدق طائفة، والكذب رية»، وأحمد (٢/٢٤٥) وتماثل ترجمته في رسالتي "القاصم في حكم الصدقة على بني المطلب وبني هاشم" والحديث صححه شيخنا الإمام مقبل الوادعي رحمه الله في "الصحيح المسند" رقم (٣١١)، والإمام الألباني في "الإرواء" (١٢) والحديث قد جاء عن ابن عمر، وواثلة، وأنس، والنعمان بن بشير، انظر "الإرواء" (١/١٤) رقم (١٢) و"الأضواء" (ص ٩٧-٩٩).

الحديث الثاني عشر:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ» ^(١) ^(٢).

فائدة: قال نجم الدين الطوفي: معناه اترك ما فيه شك من الأفعال إلى ما لا شك فيه منها وهذا أصل في الورع. اهـ من «التعين» (ص ١٢٠) قال ابن رجب في «الجامع» (١/ ٢٨٠): ومعنى هذا الحديث يرجع إلى الوقوف عند الشبهات واتقائها فإن الحلال المحض لا يحصل للمؤمن في قلبه منه ريب والريب: بمعنى القلق والاضطراب بل تسكن إليه النفس ويطمئن إليه القلب وأما المشتبهات فيحصل بها للقلوب القلق والاضطراب الموجب للشك. اهـ.

(١) بفتح أوله.

(٢) **مرسل:** عن علي بن الحسين زين العابدين هذا هو الصحيح. قال البخاري في «التاريخ» (٤/ ٢٢٠): (لا يصح إلا عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ)، ورجح الإرسال أيضاً أحمد، وابن معين، والدارقطني، والخطيب وشيخنا مقبل والشيخ الألباني -رحمهما الله-. وانظر «جامع العلوم» (١/ ١٨٧-١٨٨).

حديث حسن ^(١) رواه الترمذي ^(٢) وغيره هكذا ^(٣).

الحديث الثالث عشر:

عَنْ أَبِي حمزة أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى

(١) ليست في المخطوط.

(٢) برقم (٢٣١٧)، وأخرجه ابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان (٢٢٩) عن أبي هريرة مرفوعاً به. والصحيح عن علي بن الحسين مرسلًا. كما تقدم لك، وجاء أيضاً عن زيد بن ثابت، وأبي ذر، وعلي بن أبي طالب وكلها تالفة لا تصلح للاستشهاد. انظرها في «الأضواء» (ص ١٠٥)، وأما الشيخ الألباني فصحه في «صحيح ابن ماجه» (٣٢٢٦).

وقد أورد بالشرح فمن أفرده الإمام الصنعاني في «سؤال وجواب حول حديث من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» وانظر «التعريف» (ص ١٣٩).

(٣) ليست في المخطوط.

يُحِبُّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١).

الحديث الرابع عشر:

عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ (٢) إِلَّا بِأَخْدَى ثَلَاثٍ: الثِّبْتُ

(١) البخاري برقم (١٣) واللفظ له، ومسلم (٤٥) ولفظه: « حتى يحب لـ... » أ.أ.أ. لأخيه. وأخرجه أحمد (١٧٦/٣)، وابن ماجه (٦٦)، والنسائي (١١٥/٨).

وأخرجه أحمد، (٢٠٦/٣) والنسائي (١١٥٩/٨)، وأبو عوانة (٣٣/١) بزيادة: «..... ما يحب لنفسه من الخير» وهي زيادة صحيحة صححها الألباني وانظر تفسيره لها في «الصحيحة» (١١٤/١) فهو مفيد.

فائدة: قال الطوفي: مقصوده اتلاف قلوب الناس، وانتظام أحوالهم وهو قاعدة الإسلام الكبرى التي أوصى الله عز وجل بها بقوله: ﴿وَأَعْيَضُوا بَحْبِلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفْرُقُوا﴾. اهـ «التعين» (ص ١٢٤) وانظر «جامع العلوم» (٣٠٦/١).

(٢) في البخاري ومسلم هنا زيادة وهي «شهد أن لا إله إلا الله وأني

الزَّانِي، (١) وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمَفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (٢).

رسول الله .

(١) معناه: المحصن إذا زنى وللإحصان شروط معروفة في كتب الفقه. قلت: وشروط الإحصان سبعة: ١- الوطء في القبل. ٢- أن يكون في نكاح. ٣- أن يكون النكاح صحيحاً. ٤- الحرية. ٥- البلوغ. ٦- العقل. ٧- الكمال فيها جميعاً حال الوطء. ذكر هذه الشروط وشرحها الإمام ابن قدامة في «المغني» (١٢٢/١٠ - ١٢٥) مع «الشرح الكبير» وانظر «الروضة» للمصنف (١٠٥-٨٦/١٠).

(٢) البخاري برقم (٦٨٧٨)، ومسلم (١٦٧٦) (٢٥) والسياق له، وأخرجه أحمد (٣٨٢/١)، وأبوداود (٤٣٥٢)، والترمذي (١٤٠٢)، والنسائي (٩٠/٧-٩١)، وابن ماجه (٢٥٣٤) وجاء بنحوه عن عائشة عند مسلم (١٦٧٦) (٢٦)، وعن عثمان، وجابر، وعمار، وأنس. انظر «تحقيق المسند» (١٢٠/٦-١٢١) و«الأضواء» (١١٨-١١٥).

الحديث الخامس عشر:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُمْتُ^(١)، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ جَارَهُ^(٢)، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ صَيفَهُ^(٣)» رواه البخاري ومسلم.

(١) بضم الميم.

قلت: قال الطوفي: وقد سمعناه بكسرهما وهو القياس. «التعين» (ص ١٣٤).

(٢) لفظ البخاري: «فلا يؤذ جاره».

(٣) البخاري برقم (٦٠١٨) (٦٤٧٥)، ومسلم (٤٧) واللفظ له، وأخرجه أبوداود (٥١٥٤) والترمذي (٢٥٠٠). والحديث قد جاء بنحوه عن أبي شريح عند البخاري (٦٠١٩)، ومسلم (٤٨)، وعن عائشة، وابن مسعود، وعبدالله بن عمرو، وأبي أيوب، وابن عباس، وأنس بن مالك، وجابر بن سمرة، وأبي أمامة، وعبدالله ابن عمر، وزيد بن خالد، وأبي سعيد. انظر تفاصيلها في «الأضواء» (١٢١-١٢٨).

الحديث السادس عشر:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا^(١) قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «أَوْصِنِي، قَالَ: «لَا تَغْضَبُ» فَرَدَّدَ مِرَارًا، قَالَ: «لَا تَغْضَبُ»^(٢). رواه البخاري.

(١) قال ابن رجب: يغلب على الظن أن السائل هو جارية بن قدامة. «جامع العلوم» (٣٦٢/١)، وجزم بذلك الحافظ في «الإصابة» (٥٣/٢) وهو الراجح كما في «مسند أحمد» (٣٤/٥)، (٣٧٠، ٣٧٢) وقد قيل هو أبو الدرداء وقيل: هو سفيان بن عبدالله الثقفي ومنهم من أتهمه انظر «غوامض الأسماء المبهمة» لابن بشكوال (١/١٢١). (٢) برقم (٦١١٦) وأخرجه أحمد (٣٦٢/٢) (٤٦٦)، والترمذي (٢٠٢٠) وفي الباب عن عبدالله بن عمرو وجارية بن قدامة وابن عمر وسفيان بن عبدالله وأبي الدرداء وأنس بن مالك وأبي سعيد ومعاوية بن حيدة ورجل من أصحاب النبي ﷺ انظر «الأضواء» (١٣٠-١٣٣) و«تحقيق مسند أحمد» (١١/٢١١-٢١٢).

الحديث السابع عشر:

عَنْ أَبِي يَعْلَى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ^(١)، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ^(٢)، وَلِإِحْدِ^(٣) أَحَدِكُمْ شَفْرَتُهُ، وَلِيُرِخَ^(٤) ذِيحَتَهُ» رواه مسلم^(٥).

(١) بكسر أوله.

(٢) بكسر أوله.

قلت: لفظ مسلم: الذبح. ولفظ الذبحة للترمذي (١٤٠٩) وغيره.
(٣) هو بضم الياء وكسر الحاء وتشديد الدال يقال: أخذ السكين، وحدها، واستحدها بمعنى.

(٤) لفظ مسلم: «فليرح».

(٥) برقم (١٩٥٥)، وأخرجه أحمد (١٢٣/٤)، والنسائي (٢٢٩/٧)، وابن ماجه (٣١٧٠) وجاء بنحوه عن سمرة، وأنس، وكلاهما فيه ضعف انظر «جامع العلوم» (٣٧٩/١) و«الأضواء» (ص ١٣٥).

الحديث الثامن عشر:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه جُنْدُبِ^(١) بْنِ جُنَادَةَ^(٢) وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ رضي الله عنه مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ وَأَتَّبِعِ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ

فائدة: قال ابن دقيق العيد في «شرح» (ص ٥٧): (وهذا الحديث من الأحاديث الجامعة لقواعد كثيرة). اهـ

قلت: وذلك في الإحسان في القول والفعل والعمل والاعتقاد فقد كتب الله الإحسان على كل شيء. والله أعلم.

قال النجم الطوفي: اعلم أن هذا الحديث هو قاعدة الدين العامة فهو متضمن لجميعه؛ لأن الإحسان في الفعل هو إيقاعه على مقتضى الشرع أو العقل.....

قال ابن رجب: هذا الحديث يدل على الإحسان في كل شيء لكن إحسان كل شيء بحسبه. اهـ «التعيين» (ص ١٨٤) و«جامع العلوم» (٣٨١/١).

(١) بضم الجيم وضم الدال وفتحها.

(٢) بضم الجيم.

تَمْحُهَا، وَخَالِقِ النَّاسِ بِخُلُقٍ حَسَنِ^(١) رواه الترمذي
وقال: حديث حسن، وفي بعض النسخ: حسن صحيح^(٢).

(١) حديث أبي ذر ضعيف، وحديث معاذ الصحيح أنه مرسل، أخرجه الترمذي برقم (١٩٨٧) وأحمد (١٥٣/٥، ١٥٨، ١٧٧) ورجع الدارقطني في "العلل": أن حديث معاذ مرسل حيث قال بعد ذكره لطرقه: رواه أبو مريم عبدالغفار عن الحكم بن عتيبة عن معاذ، وغيره يرويه عن الحكم مرسلًا عن النبي ﷺ وكان المرسل أشبه بالصواب. اهـ وحديث أبي ذر من طريق شمر بن عطية عن أشياخ من التميم عن أبي ذر ويكون بهذا السند ضعيف لجهالة أشياخ شمر. انظر "العلل" (٧١٢/٦)، و(٢٦٨/٦). وهذا هو ترجيح شيخنا الإمام الوادعي كما استفدناه من حلقاته وحسنه الإمام الألباني في تعليقه على "المشكاة" (٥٠٨٣) وانظر "جامع العلوم" (٣٩٥/١-٣٩٧).

ولو ثبت هذا الحديث لكان أصلاً في المراقبة ولكن يغني عنه أحاديث كثيرة تدل على معناه.

(٢) قال ابن رجب: ما وقع في بعض النسخ من تصحيحه فبعيد اهـ "جامع العلوم" (٣٩٥/١).

الحديث التاسع عشر:

عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمًا، فَقَالَ لِي: «يَا غُلَامُ، إِنِّي أَعَلَّمْتُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظْ اللَّهَ يَحْفَظْكَ، احْفَظْ اللَّهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ^(١)، إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللَّهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ لَكَ، وَإِنْ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ، رُفِعَتْ الْأَقْلَامُ وَجَفَّتِ الصُّحُفُ». رواه الترمذي وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(٢).

(١) بضم الناء وفتح الهاء أي: أمامك كما في الرواية الأخرى.

(٢) حديث صحيح لغيره: أخرجه الترمذي برقم (٢٥١٦) وأحمد (٢٩٣/١)، وصححه شيخنا الإمام الوادعي في "الصحيح المسند".

(٦٨٥)، والإمام الألباني في "ظلال الجنة" (١٣٨/١).

وقد جاء بنحوه عن أبي سعيد، وعبدالله بن جعفر، وسهل بن سعد الساعدي انظر "جامع العلوم" (٤٦١/١)، و"الأضواء" (ص ١٤٣-١٤٤).

فائدة: قال ابن رجب: هذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وكلية من أهم أمور الدين حتى قال بعض العلماء: تدبرت هذا الحديث فأدهشني وكدت أطيش فوا أسفى من الجهل بهذا الحديث وقلة التفهم لمعناه. اهـ القائل هو ابن الجوزي في "صيد الخاطر"، وقد شرح هذا الحديث الإمام ابن رجب في رسالة سماها "نور الاقتباس في وصية النبي ﷺ لابن عباس" وهو مطبوع وقد شرحه غيره أما ما ذكره صاحب كتاب "التعريف بما أفرد من الأحاديث من التصنيف" (ص ١٨٦) أن الشوكاني شرح هذا الحديث برسالة سماها "رفع الألباس لفوائد حديث ابن عباس" فهذا وهم من وجهين: الأول: أن اسم رسالة الشوكاني "رفع الأساس لفوائد حديث ابن عباس".

الثاني: أن هذا البحث في فوائد حديث ابن عباس في مبيته عند ميمونة لا في وصية النبي ﷺ له. وقد حققته بحمد الله وأضفت له مباحث أخرى وقد طبع والحمد لله.

وفي رواية غير الترمذي^(١): «احفظ الله تجده»

(١) هو عند عبد بن حميد في "المنتخب" برقم (٦٣٥) وفي سنده محمد ابن عبدالرحمن الجدةاني، والمثنى بن الصباح، ومحمد مزرك، والمثنى ضعيف ولذا ضعفه ابن رجب في "جامع العلوم" (٤٦٠/١).

وجاء بنحوه عند أحمد (٣٠٧/١) بسندين منقطعين وآخر قوي أدخل حديث بعضهم في بعض، والذي يتبادر إلى الذهن أن اللفظ الشاهد لهذا هو من تينك الطريقين الضعيفتين. وقوله: «واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك» هذه اللفظة يغني عنها ما أخرجه ابن أبي عاصم في السنة عن أنس مرفوعاً «لا يجد عبد حلاوة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه وما أخطأه لم يكن ليصيبه» وحسنه شيخنا في "الجامع الصحيح في القدر" (ص ١٠٨) وخرج نحوه من حديث أبي الدرداء في "الصحيح المسند" وحكم عليه بالحسن أيضاً قلت: فبمجموعهما يكون الحديث صحيحاً لغيره.

وقوله: «النصر مع الصبر... إلخ» صححه الشيخ الألباني في "الصحيحة" رقم (٢٣٨٢) من حديث أنس بن مالك.

قال الحافظ ابن رجب في "جامع العلوم" (٤٦١/١): وأصح الطرق كلها طريق حنش الصنعاني التي خرجها الترمذي كذا قاله

أَمَّا مَكَ، تَعَرَّفْ إِلَى اللَّهِ فِي الرَّخَاءِ ^(١) يَعْرِفَكَ فِي الشَّدَّةِ، وَاعْلَمْ أَنَّ مَا أَخْطَأَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَكَ، وَمَا أَصَابَكَ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَكَ، وَاعْلَمْ أَنَّ النَّصْرَ مَعَ الصَّبْرِ، وَأَنَّ الْفَرْجَ مَعَ الْكَرْبِ، وَأَنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا.

الحديث العشرون:

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عُبَيْدَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ
الْبَدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا
أَذْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأَوَّلَى: إِذَا لَمْ تَسْتَخِي
فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ ^(٢)».

ابن مندة وغيره. اهـ.

(١) أي: تحبب إليه بلزوم طاعته، واجتناب مخالفته.

(٢) معناه: إذا أردت فعل شيء فإن كان مما يُستحي من الله ومن

الناس في فعله فافعله، وإلا فلا، وعلى هذا مدار الإسلام.

قلت: وانظر "الجواب الكافي"، (ص ١١٠-١١١)، و"جامع =

رواه البخاري ^(١).

الحديث الحادي والعشرون:

عَنْ أَبِي عَمْرٍو، وَقِيلَ: أَبِي عَمْرَةَ سُفْيَانُ بْنُ

العلوم ^(١) (٤٩٧/١) فقد نقلنا معناه على وجهين:

الأول: أنه محمول على التهديد والوعيد مثل قوله تعالى:
﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِي﴾ وهذا اختيار جماعة منهم ثعلب.

والثاني: وهو الذي ذكره المصنف في التعليق السابق وهو اختيار
الإمام أحمد.

(١) برقم (٣٤٨٣)، و(٣٤٨٤)، وأخرجه أحمد (١٢١/٤)، وأبو داود
(٤٧٩٧)، وابن ماجه (٤١٨٣).

قال ابن رجب في "جامع العلوم" (٤٩٦/١-٤٩٧): وأظن أن
مسلمًا لم يخرج له لأنه قد رواه قوم فقالوا: عن ربعي، عن حذيفة
عن النبي ﷺ فاختلف في إسناده لكن أكثر الحفاظ حكموا بأن
القول قول من قال: عن أبي مسعود منهم: البخاري، وأبو زرعة،
والدارقطني..... وخرجه الطبراني من حديث أبي الطفيل عن النبي
ﷺ أيضًا. اهـ وذكره الدارقطني في "العلل" (١٩٧/٣) عن علي.

عَبْدُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قُلْ لِي فِي
الإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا غَيْرَكَ^(١)؟ قَالَ:
«قُلْ: آمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقِمَّ»^(٢) رواه مسلم^(٣).

(١) في رواية لمسلم: «بعدك».

(٢) أي: استقم كما أمرت ممتثلاً لأمر الله تعالى مجتنباً نهيه.

(٣) برقم (٣٨) وأخرجه أحمد (٤١٣/٣)، والترمذي (٢٤١٠)، وابن
ماجه (٣٩٧٢) والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» (٢٠/٤).

فائدة: قال الطوفي: وهذا على اختصاره من أجمع الأحاديث
لأصول الإسلام إذ الإسلام توحيد الله وطاعته، فالتوحيد حاصل
بقوله: «آمنت بالله» والطاعة حاصلة بجميع أنواعها في ضمن قوله:
«استقم» لأن الاستقامة هي: امتثال كل مأمور واجتناب كل
محذور، وذلك يدخل فيه أعمال القلوب والأبدان من الإيمان
والإسلام والإحسان. اهـ «التعين» (ص ١٧٠).

قال ابن دقيق العيد في «شرحه» (ص ٦٣): (هذا الحديث من
جوامع الكلم التي أوتيتها النبي ﷺ فإنه جمع لهذا السائل في هاتين
الكلمتين معاني الإسلام والأيمان كلها...).

قال ابن رجب: هذه الوصية جامعة لأصول الدين كلها.

الحديث الثاني والعشرون:

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا^(١) سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ
إِذَا صَلَّيْتُ^(٢) الْمَكْتُوباتِ وَصُمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحْلَلْتُ
الْحَلَالَ وَحَرَّمْتُ الْحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئًا،
أَدْخُلُ الْجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ» رواه مسلم^(٣).

ومعنى: حَرَّمْتُ الْحَرَامَ: اجْتَنَبْتُهُ، ومعنى أَحْلَلْتُ

(١) قال ابن دقيق العيد (ص ٦٥): هذا الرجل السائل هو النعمان بن
قوقل. قلت: وذلك مصرح في «صحيح مسلم» (١٥) (١٧).

(٢) في مسلم: «صليت الصلوات المكتوبات».

(٣) برقم (١٥) وأحمد (٣١٦/٣)، والبيهقي (٩/١٠).

فائدة: قال ابن رجب: هذا الحديث يدل على أن من قام
بالواجبات، وانتهى عن المحرمات دخل الجنة، وقد تواترت
الأحاديث عن النبي ﷺ بهذا المعنى. اهـ «الجامع» (١/٥١٤). ولي
مبحث لطيف في هذا الباب سميته «طلبة الجنة».

الحلال: فعلته معتقدا حله.

الحديث الثالث والعشرون:

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْحَارِثِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الطُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ ^(١)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ ^(٢)، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ ^(٣) أَوْ تَمْلَأُ مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ،

(١) المراد بالطهور الوضوء. قيل معناه: ينتهي تضعيف ثوابه إلى نصف أجر الإيمان. وقيل: الإيمان يُجِبُّ ما قبله من الخطايا وكذلك الوضوء، ولكن الوضوء تتوقف صحته على الإيمان فصار نصفاً، وقيل: المراد بالإيمان: الصلاة، والطهور شرط لصحتها فصار كالشرط وقيل غير ذلك. ○

(٢) أي: ثوابها. ○

(٣) أي: لو قدر ثوابها جسماً، وسببه ما اشتملت عليه من التنزيه والتفويض إلى الله تعالى. ○

وَالصَّلَاةُ نُورٌ ^(١)، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ ^(٢)، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ ^(٣)، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ. كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَايِعُ نَفْسِهِ ^(٤) فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوْبِقُهَا ^(٥) رواه

(١) أي: تمنع من المعاصي، وتنهى عن الفحشاء، وتهدى إلى الصواب وقيل: يكون ثوابها نوراً لصاحبها يوم القيامة، وقيل: لأنها سبب لاستنارة القلب. ○

(٢) أي: حجة لصاحبها في أداء حق المال، وقيل: حجة في إيمان صاحبها لأن المنافق لا يفعلها غالباً. ○

(٣) أي: الصبر المحبوب وهو: الصبر على طاعة الله، والبلاء، ومكافئته الدنيا، وعن المعاصي ومعناه: لا يزال صاحبه مستضيئاً مستمراً على الصواب. ○

(٤) معناه: كل إنسان يسعى بنفسه فمنهم: من يبيعها لله تعالى بطاعته فيعتقها من العذاب. ومنهم: من يبيعها للشيطان والهوى باتباعها. ○

(٥) أي: يهلكها، وقد بسطت شرح هذا الحديث في أول "شرح مسلم" فن أراد زيادة فليراجعه وبالله التوفيق. ○

قلت: انظر "شرح مسلم" (٩٩/٣) باب فضل الوضوء.

(١) منقطع عند مسلم **صحيح** عند غيره، أخرجه مسلم برقم (٢٢٣) وأحمد (٣٤٢/٥)، والترمذي (٣٥١٧)، والنسائي في "عمل اليوم والليلة" (١٦٨) من طريق أبان بن يزيد حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي سلام، عن أبي مالك.

قال النووي في "شرح مسلم" (٩٩/٣): هذا الإسناد مما تكلم فيه الدارقطني وغيره فقالوا: سقط فيه رجل بين أبي سلام، وأبي مالك والساقط هو عبدالرحمن بن غنم. والدليل على سقوطه أن معاوية ابن سلام رواه عن أخيه زيد بن سلام، عن جده أبي سلام، عن عبدالرحمن بن غنم، عن أبي مالك الأشعري. اهـ قلت: وهذه الطريق هي عند ابن ماجه برقم (٢٨٠) والنسائي (٦٠٥/٥)، وأبي عروانة (٦٠١)، وابن حبان (٨٤٤) وسندها صحيح وقد جاء بنحوه عن رجل من بني سليم، وأبي هريرة، وأبي عامر وفيها ضعف كلها. انظر "تحقيق مسند أحمد" (٢١٩/٣٠)، و"الأضواء" (ص ١٥٤).

فائدة: أفاد المنذري في "الترغيب والترهيب" (١٧٥/١) بأنه قد أفرّد لهذا الحديث وطرقه وفوائده جزءاً مفرداً.

قال ابن دقيق العيد (ص ٦٨): هذا الحديث أصل من أصول

الحديث الرابع والعشرون:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْغَفَارِيِّ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنَّهُ قَالَ: «يَا عِبَادِي، إِنِّي حَرَمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي ^(١) وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالُمُوا ^(٢). يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ ضَالٌّ إِلَّا مَنْ هَدَيْتُهُ فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ جَائِعٌ إِلَّا مَنْ أَطْعَمْتُهُ فَاسْتَطْعِمُونِي أُطْعِمْكُمْ. يَا عِبَادِي، كُلُّكُمْ عَارٍ إِلَّا مَنْ كَسَوْتُهُ فَاسْتَكْسُونِي أَكْسُكُمْ. يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ تُخْطِئُونَ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَأَنَا أَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا، فَاسْتَغْفِرُونِي أَغْفِرْ لَكُمْ. يَا عِبَادِي، إِنَّكُمْ لَنْ

الإسلام وقد اشتمل على مهمات من قواعد الإسلام والدين. اهـ.

(١) أي: تقدست عنه فالظلم مستحيل في حق الله تعالى؛ لأنه مجاوزة

الحد أو التصرف في غير ملك وهما جميعاً محال في حق الله تعالى. ٥

(٢) هو بفتح التاء أي: فلا تظالموا. ٥

تَبَلُّغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّوَنِي، وَلَنْ تَبَلُّغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي.
يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَكُمْ
كَانُوا عَلَى أَتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ
فِي مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي، لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ
وَإِنْسَكُمْ وَجِنَكُمْ كَانَُوا عَلَى أَفَجَرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ
مِنْكُمْ مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا. يَا عِبَادِي، لَوْ
أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْسَكُمْ وَجِنَكُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ
وَاحِدٍ فَسَأَلُونِي فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا
نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ ^(١) إِذَا
أَدْخَلَ الْبَحْرَ. يَا عِبَادِي، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أُخْصِيهَا
لَكُمْ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ بِهَا، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيَحْمَدِ
اللَّهَ وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ» رواه

(١) هو بكسر الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح الياء: الإبرة، ومعناه:

لا ينقص شيئًا. ٥

مسلم ^(١).

الحديث الخامس والعشرون:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه أَيْضًا: أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ

(١) برقم (٢٥٧٧) وأخرجه أحمد (١٥٤/٥، ١٦٠، ١٧٧)، والترمذي (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٤٢٥٧) وجاء بنحوه عن أبي موسى عند الطبراني، وفي سنده عبد الملك بن هارون بن عنبرة وهو متروك، وحديث أبي ذر أخرجه مسلم من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي ذر، وفي آخره قال سعيد بن عبدالعزيز: كان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثا على ركبته!!

قال الإمام أحمد: هو أشرف حديث لأهل الشام.

فائدة: وقد شرح شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الحديث في جزء مفرد طبع مفردًا بعدة أسماء ومن ذلك «إنعام الباري شرح حديث أبي ذر الغفاري» وهو ضمن «مجموع الفتاوى» (١٨/١٣٦-٢٠٩) وكذلك للإمام الشوكاني شرح لهذا الحديث سماه «نثر الجواهر في شرح حديث أبي ذر» وقد طبع في مجلد لطيف.

رسول الله ﷺ قالوا للنبي ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ،
 ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ ^(١) بِالْأَجُورِ، يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي
 وَيَصُومُونَ كَمَا نَصُومُ وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ،
 قَالَ: «أَوْ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ
 [بِهِ] ^(٢)، إِنَّ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ
 صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ،
 وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَفِي
 بُضْعٍ ^(٣) أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ» قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَأْتِي
 أَحَدُنَا شَهْوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ

(١) بضم الدال والياء المثلثة، الأموال واحدها دثر كفلس وفلوس. ن

(٢) زيادة من مسلم.

(٣) هو بضم الباء وإسكان الضاد المعجمة، هو كناية عن الجماع إذا
 نوى به العباد، وهو قضاء حق الزوجة، وطلب ولد صالح،
 وإعفاف النفس وكفها عن المحارم. ن

وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ ^(١) وَزُرٌّ! فَكَذَلِكَ إِذَا
 وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ» رواه مسلم ^(٢).

الحديث السادس والعشرون:

عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
 «كُلُّ سُلَامَى ^(٣) مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، كُلُّ يَوْمٍ

(١) في مسلم: «عليه فيها وزر».

(٢) برقم (١٠٠٦)، وأخرجه أحمد (١٦٧/٥، ١٦٨)، وأبو داود
 (٥٢٤٣) والنسائي في «العشرة» (ص ١٤٠). وقد جاء الحديث عن
 أبي هريرة عند البخاري (٨٤٣)، ومسلم (٥٩٥) وجاء أيضًا عن
 علي، وأبي الدرداء، وابن عمر، وابن عباس. انظر «جامع العلوم»
 (٥٨-٥٧/٢).

(٣) بضم السين وتخفيف اللام وفتح الميم وجمعه سلاميات بفتح الميم
 وهي: المفاصل والأعضاء وهي ثلاثمائة وستون مفصلاً ثبت ذلك في
 «صحيح مسلم» عن رسول الله ﷺ. ن

قلت: هو في «مسلم» برقم (١٠٠٧) عن عائشة.

تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، تَعْدِلُ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَهُ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَتَاعَهُ صَدَقَهُ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَهُ، وَبُكْلٌ^(١) خُطُوةٌ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَهُ، وَتُمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَهُ^(٢) رواه البخاري، ومسلم^(٣).

الحديث السابع والعشرون:

عَنْ النَّوَّاسِ^(١) بْنِ سَمْعَانَ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ وَالْإِيمُ مَا حَاكَ^(٣) فِي نَفْسِكَ^(٤) وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ» رواه مسلم^(٥).

(١) بفتح النون وتشديد الواو.

(٢) بكسر السين المهملة وفتحها.

(٣) بالحاء المهملة والكاف أي: تردد.

قلت: قال السندي: حاك: أي تردد واختلج من الحيك وهو التأثير أي: أثر في نفسك حتى أوقعها في الاضطراب وأقلعها عن السكون «حاشية مسند أحمد» (٢٩/١٨٠).

(٤) في رواية لمسلم: «صدرك».

(٥) برقم (٢٥٥٣) وأخرجه أحمد (٤/١٨٢)، والترمذي (٢٣٨٩) والبخاري في «الأدب» (٢٩٥).

(١) في البخاري ومسلم: «وكل».

(٢) في المخطوط: «يعدل... ويعين... فيحمله... يرفع».

(٣) البخاري (٢٧٠٧) و(٢٩٨٩)، ومسلم (١٠٠٩) واللفظ له،

وأخرجه أحمد (٣١٦/٢)، وقد جاء الحديث عن عائشة في «مسلم»

برقم (١٠٠٧)، وعن أبي ذر أيضًا في مسلم برقم (٧٢٠) (٨٤) وجاء

بأسانيد فيها ضعف عن ابن عباس، وابن مسعود، وبريدة انظر

«الأضواء» (ص ١٦١-١٦٣)، و«جامع العلوم» (٧٢/٧٣-٧٢).

وعن وَابِصَةَ^(١) بن مَعْبِدٍ رضي الله عنه قال: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «جِئْتَ تَسْأَلُ عَنِ الْبِرِّ؟» فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «اسْتَنْتِ قَلْبَكَ، الْبِرُّ مَا اطْمَأَنَّتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي النَّفْسِ وَتَرَدَّدَ فِي الصَّدْرِ، وَإِنْ أَفْتَاكَ النَّاسُ وَأَفْتَوَكَ» حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَيْنَاهُ فِي مُسْنَدِي الْإِمَامَيْنِ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ، وَالدَّارِمِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ^(٢).

(١) بكسر الباء الموحدة.

(٢) سندُه ضعيف، ولفظه للدَّارِمِيِّ. أخرجه أحمد (٢٢٨/٤)، والبيهقي في «مسنده» رقم (١٨٣) «كشف الأستار»، والطبراني في «الكبير» (١٨٤/٢٢) من طريق أبي عبد الله السلمي عن وابصة. وأبو عبد الله السلمي قال ابن المديني: مجهول كما في «جامع العلوم» (٩٤/٢) قال عبد الغني المقدسي كما في «تهذيب الكمال» (٢٦٧-٢٦٨) ولو قال قائل: إنه محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة لما دفعت ذلك. اهـ

قال ابن رجب: والمصلوب هذا صلبه المنصور في الزندقة وهو

مشهور بالكذب والوضع، ولكنه لم يدرك وابصة. والله أعلم. وأخرجه أحمد (٢٢٨/٤)، والدَّارِمِيُّ في «سننه» رقم (٢٥٧٥) والبخاري في «التاريخ» (١٤٤/١)، والبيهقي في «الدلائل» (٢٩٢/٦) من طريق الزبير أبي عبد السلام عن أيوب بن عبد الله ابن مكرز، عن وابصة بن معبد. قلت: والزبير هذا وضعه الدُّولَابِيُّ في «الكنى» (٤١٣/٢)، وقال الدارقطني: يحدث بالمنكرات كما في «الموضوعات» لابن الجوزي (١٢٧/١)، والزبير لم يسمع من أيوب، قال ابن رجب في هاتين العلتين: أمران يوجب كلُّ منهما ضعفه. قلت: والأمر الثالث أن أيوب بن عبد الله بن مكرز الظاهر أنه مجهول، فالحديث من كلا الطريقين ضعيف.

ويغني عنه ما أخرجه أحمد (١٩٤/٤)، وغيره عن أبي ثعلبة الحُثَنِيِّ قال: قال رسول الله ﷺ: «الْبِرُّ مَا سَكَنْتَ إِلَيْهِ النَّفْسُ، وَاطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَالْإِثْمُ مَا لَمْ تَسْكُنْ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَلَمْ يَطْمَأَنَّ إِلَيْهِ الْقَلْبُ، وَإِنْ أَفْتَاكَ الْمُفْتُونَ» وسنده صحيح. وقال ابن رجب في «جامع العلوم» (٩٥/٢): سنده جيد، وصححه شيخنا في «الصحيح المسند» برقم (١٢٢٢) وجاء بنحوه عن أبي أمامة عند أحمد (١٥١/١) وصححه شيخنا أيضًا في الصحيح المسند برقم

الحديث الثامن والعشرون:

عَنْ أَبِي نَجِيحٍ الْعَرَبَاضِ ^(١) بْنِ سَارِيَةَ ^(٢) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجَلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ وَذَرَفَتْ ^(٣) مِنْهَا الْعُيُونُ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَأَنَّهَُا مَوْعِظَةٌ مُودَّعٌ فَأَوْصِنَا، قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ فَإِنَّهُ مَنْ يَعْشُ مِنْكُمْ فَمِيسِرٌ اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنِّي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَصُوا عَلَيْهَا

(٤٧٩)، وجاء عن وائلة عند الطبراني (٨١/٢٢) وفي سنده

إسماعيل بن عبد الله الكندي وهو ضعيف.

(١) بكسر العين وبالموحدة. ن

(٢) بالسين المهملة والياء المثناة من تحت. ن

(٣) بفتح الذال المعجمة والراء أي: سالت. ن

بِالنَّوَاجِدِ ^(١)، وَإِيَّاكُمْ وَخُذْنَ الْأُمُورَ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ^(٢) ضَلَالَةٌ رواه أبو داود، والترمذي ^(٣) وقال: حديث حسن صحيح.

(١) هو بالذال المعجمة، وهي الأنياب، وقيل: الأضراس. ن

(٢) ما عمل على غير مثال سابق. ن

(٣) حديث صحيح لغيره. ساقه المؤلف بشيء من التصرف، أخرجه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وأحمد (١٢٦/٤-١٢٧) وابن ماجه (٤٣)، و(٤٤)، وانظر تمام تخريجه والكلام على طريقه في تحقيقي لـ "المجروحين" لأبي نعيم يسر الله إتمامه وطبعه.

قال أبو نعيم في ذلك الكتاب: هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين.

وقال شيخنا الوادعي -عليه رحمة الله- في "الدلائل" (ص ٤٧٦): الحديث حسن لغيره، وله طرق يرتقي بها إلى الصحة. اه وصححه الشيخ الألباني في "ظلال الجنة" برقم (٢٧).

فتاوى: قال الإمام أبو الفتح محمد بن محمد الطائي في "كتاب الأربعين في إرشاد السائر إلى منازل المتقين" (ص ٨٩): في هذا الحديث علوم كثيرة لا يسع الناس جهلها ثم عدّد في بعض فوائده.

الحديث التاسع والعشرون:

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ وَيُبَاعِدُنِي عَنِ النَّارِ؟ قَالَ: «لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيْسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسِرَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ: تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْحَطِیَّةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ»، ثُمَّ تَلَا: ﴿تَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ - حَتَّى بَلَغَ يَعْمَلُونَ ﴾، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ؟»، قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ:

«رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمِلَاكِ ^(١) ذَلِكَ كُلِّهِ؟»، قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، وَقَالَ: «كُفْ عَلَيْكَ هَذَا»، قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ؟، فَقَالَ: «تَكَلَّمْتَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ، وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ»، أَوْ قَالَ: «عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ» (رواه الترمذي وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ^(٤)).

(١) بكسر الذال وضمة أي: أعلاه.

(٢) بكسر الميم أي: مقصوده.

(٣) هو بفتح الباء، وضم الكاف.

(٤) حسنه العلامة الألباني بمجموع طرقه وشواهد في حاشية "هداية

الرواة" (٢٨)، وشيخنا الوادعي رحمته الله على تضعيفه. والحديث

أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، وابن ماجه (٣٩٧٣) والنسائي في

"الكبرى" (١١٣٩٤)، وأحمد (٢٣١/٥) ولتفاصيل طرقه انظر =

الحديث الثلاثون:

عن أبي ثعلبة الحُشَني ^(١) جُرْثُوم ^(٢) بن ناشر ^(٣) رضي الله عنه
عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَضَ
فَرَائِضَ، فَلَا تُضَيُّوهُمَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهُمَا،
وَحَرَّمَ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا ^(٤)، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ
رَحْمَةً لَكُمْ غَيْرَ نِسْيَانٍ فَلَا تَبْحَثُوا عَنْهَا» حديث

«تحقيق مسند أحمد» (٣٤٥-٣٤٧/٣٦) و«الأضواء» (ص ١٧٤-
١٧٨) والحديث له لفظ آخر من حديث عبادة ذكر فيها قصة
لمعاذ فيها بعض الشواهد أخرجه الحاكم (٢٨٦/٤) وصححه شيخنا
في «الجامع الصحيح» (٢٨٩-٢٩٠).

^(١) بضم الخاء وفتح الشين المعجمتين وبالنون منسوب إلى خشنة قبيلة
معروفة. ○

^(٢) بضم الجيم، والثاء المثلثة وإسكان الراء بينهما، وفي اسمه واسم أبيه
اختلاف كثير. ○

^(٣) انتهاك الحرمة: تناولها بما لا يحل. ○

حسن رواه الدارقطني ^(١) وغيره.

^(١) وقد تابع المصنف في تحسينه أبو الفتوح الطائي في «كتاب الأربعين»
(ص ٩٣) وهو حسن لغیره.

رواه الدارقطني في «سننه» (١٨٤/٤)، والبيهقي (١٠/١٢-
١٣)، والحاكم في «المستدرک» (١١٥/٤) وغيرهم من طريق
مكحول، عن أبي ثعلبة ومكحول لم يسمع من أبي ثعلبة فبهذه
العلة أعله شيخنا الوادعي رحمته الله في «تعليقه على المستدرک» برقم
(٧١٩٤)، والشيخ الألباني في «غاية المرام» رقم (٤). ويشهد له
حديث أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحل الله في
كتابيه فهو حلال، وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو
فأقبلوا من الله عافيته» أخرجه الدارقطني (١٣٧/٢) والحاكم
(٣٧٥/٢) والبخاري كما في «كشف الاستار» (١٢٣) وقال الحاكم:
صحيح الإسناد وليس كما قال فقد قال البخاري: إسناده صالح،
وقال الهيثمي في «المجمع» (١٧١/١): وإسناده حسن وكذا قال
الشيخ الألباني في «الصحيحة» (٢٢٥٦) وصححه ابن كثير في
«تفسيره» تحت آية (٢٣٠) من البقرة. وأما شيخنا رحمته الله فقال في
«تتبعه لأوهام الحاكم» تحت رقم (٣٤٧٧): قال الحافظ روايته عنه
مرسلة. اهـ. يعني رواية رجاء عن أبي الدرداء ثم قال: فعلى هذا =

الحديث الحادي والثلاثون:

عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه
قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ

فالحديث ضعيف. اهـ.

قلت: ولكن يشهد له المنقطع السابق فيه يعتضد، ولبعضه شاهد أيضًا عن سلمان انظر تفاصيل القول عنه في "مختصر المستدرک" تحت رقم (٨٧٢)، وعن ابن عباس موقوفًا عليه وسنده صحيح، انظر "الصحيح المسند" لشيخنا (٦٤٦). والله أعلم وأيضًا معناه صحيح تدل عليه مقاصد شريعتنا المباركة.

فائدة: قال أبو الفتوح الطائي في "كتاب الأربعين" (ص ٩٣):
هذا الحديث أصل كبير من أصول الدين قال بعض العلماء (ليس في أحاديث رسول الله ﷺ حديث واحد أجمع بانفراده لأصول العلم وفروعه من حديث أبي ثعلبة الخشني) ومن عمل بهذا الحديث وامتنل وصية رسول الله ﷺ فيه فقد حاز الثواب وأمن العقاب لأن من أدى الفرائض، واجتنب المحارم ووقف عند الحدود وترك البحث عما غاب عنه فقد استوفى أقسام الفضل وأوفى حقوق الدين لأن الشرائع لا تخرج عن هذه الأنواع المذكورة في الحديث. اهـ.

اللَّهُ، دُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ أَحَبَّنِي اللَّهُ وَأَحَبَّنِي النَّاسُ؟ فَقَالَ: «أَزْهَدْ فِي الدُّنْيَا يُحِبُّكَ اللَّهُ، وَأَزْهَدْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ يُحِبُّكَ النَّاسُ» حديث حسن، رواه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة^(١).

(١) حديث **ضعيف جدًا**. أخرجه ابن ماجه برقم (٤١٠٢)، والحاكم في "المستدرک" (٣١٣/٤)، والبيهقي في "الشعب" (٣٤٤/٧)، والطبراني في "الكبير" (١٩٣/٦) وغيرهم من طريق خالد بن عمرو القرشي، عن سفيان الثوري، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد به. وخالد بن عمرو القرشي قال أحمد والبخاري وأبو زرعة: منكر الحديث. وقال أحمد مرة: ليس بثقة يروي أحاديث بواطيل. وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء. وقال مرة: كان كذابًا يكذب. وقال أبو حاتم: متروك الحديث ضعيف، ونسبه صالح جزرة وابن عدي إلى وضع الحديث. وتعقب الذهبي تصحيح الحاكم للحديث وقال: خالد وضاع، وذكر هذا الحديث في ترجمته في "الميزان" (١٥٨/٢)، وشيخنا رحمته الله على تضعيف الحديث وقد قدم لبعض طلبة العلم في بحث له حول هذا الحديث خرج بضغفه وأقره شيخنا على ذلك، والشيخ الألباني رحمته الله يصححه بمجموع طرقه في =

«الصحيحة» برقم (٩٤٤).

قلت: وإن كان سنده ضعيف؛ فإنه صحيح المعنى.

فائدة: قال الحافظ ابن حجر كما في «الجواهر والدرر» (٩٤٤/٢) متعقباً على النووي قوله هاهنا ضمن إجابته لسؤال عن هذا الحديث: (أما قول الشيخ -يعني النووي- إنه حديث حسن فلعلة اعتضد عنده بطرقه الموصولة والمنقطعة؛ لأن مخرجها مختلفة، ولأنه أيضاً من فضائل الأعمال، وكثرة شواهد الركن الأول في الكتاب والسنة وأقوال السلف وكذا الركن الثاني ويزداد بشاهد الحس والتجربة، وأما قوله (بأسانيد حسنة) ففيه نظر، ظاهره أن كل إسناده منها على انفراده حسن، ليس كذلك؛ لأن ما من إسناده منها إلا وفيه رواية من لا يوصف كل منهم بالحسن مع الانفراد.

فيحمل قوله: على أن كل واحد يوصف بالحسن لا لذاته بل باعتبار الصورة المجموعة التي حملت كلامه أولاً عليها وهذه عنايته به، وإلا فإنه هو لم يلتزم هذه الطريقة في حديث «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً» اهـ.

الحديث الثاني والثلاثون:

عن أبي سعيد سعد بن مالك بن سنان **الحدري** **رضي الله عنه** أن رسول الله **ﷺ** قال: «لا ضرر ولا ضرار» ^(١). حديث حسن ^(٢) رواه ابن ماجه

(١) هو بكسر الضاد.

(٢) حديث حسن بمجموع طرقه وشواهده.

ولم يخرج ابن ماجه من حديث أبي سعيد، وإنما أخرجه من حديث ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وحديث أبي سعيد أخرجه الدارقطني (٢٨٨/٤) والحاكم (٥٧/٢-٥٨)، والبيهقي (٦٩/٦)، وفي سنده عثمان بن محمد وهو ضعيف، وله شاهد من حديث ابن عباس عند أحمد (٣١٣/١)، وابن ماجه (٢٣٤١)، وفي سنده جابر بن يزيد الجعفي وهو ضعيف جداً، وتابعه داود ابن الحصين، عن عكرمة عند الدارقطني (٢٢٨/٤) وفي السند إليه إبراهيم بن إسماعيل وهو ضعيف وداود بن الحصين منكر في عكرمة، وله شاهد أيضاً من حديث عبادة بن الصامت عند أحمد (٣٢٧/٥)، وابن ماجه (٢٣٤٠) وفيه ضعف وانقطاع، وشاهد

من حديث ثعلبة بن مالك عند الطبراني برقم (١٣٨٧) وفي سنده إسحاق بن إبراهيم لين الحديث، وشاهد من حديث عائشة عند الدارقطني (٢٢٧/٤) والطبراني في «الأوسط» (٢٧٠) و(١٠٣٧) من طريقين ضعيفين، وأخرجه مالك في «الموطأ» (٧٤٥/٢) عن عمرو بن يحيى مرسلاً وسنده صحيح إليه، وأخرجه أبو داود في «المراسيل» (٤٠٧) عن واسع بن حبان مرسلاً، وفيه عن عنة ابن إسحاق وله شواهد أخرى انظرها في «الأضواء» (ص ١٨٨-١٩١)، و«الصحيحة» برقم (٢٥٠).

قال ابن رجب في «جامع العلوم» (٢/٢١١): قال ابن الصلاح: هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه ومجموعها يقوى الحديث ويحسنه وقد قبله جماهير أهل العلم واحتجوا به، وقول أبي داود: إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها، يشعر بكونه غير ضعيف، والله أعلم. اهـ

قال العلائي: له شواهد ينتهي بمجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به. اهـ انظر «فيض القدير» (٤٣٢/٦).

والشيخ الألباني يصحح الحديث في «الصحيحة» برقم (٢٥٠) وشيخنا على تضعيف الحديث. وللعز ابن عبد السلام رسالة في شرح هذا الحديث وكذلك الإمام الصنعاني انظر «التعريف» (ص ١٧٦)

والدارقطني وغيرهما مسنداً. ورواه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً، فأسقط أبا سعيد، وله طرق يقوي بعضها بعضاً^(١).

الحديث الثالث والثلاثون:

عن ابن عباس رضيهما الله أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ، لَادَّعَى رِجَالٌ أَمْوَالَ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، لَكِنَّ الْبَيِّنَةَ عَلَى الْمُدَّعِي، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ». حديث حسن^(٢) رواه البيهقي وغيره هكذا، وبعضه في الصحيحين^(٣).

(١) في المخطوط: يقوى بعضها ببعض.

(٢) حديث صحيح، أخرجه البيهقي (٢٥٢/١٠) وسنده صحيح لا حسن وقد صححه الألباني في «الإرواء» (٢٦٦/٨).

(٣) البخاري برقم (٤٥٥٢)، ومسلم (١٧١١) ولفظ مسلم: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ، وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينَ»

الحديث الرابع والثلاثون:

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ»^(١).

على المدعى عليه.

وله شواهد من حديث أبي هريرة، وابن عمر، وابن عمرو انظر «تحقيق مسند أحمد» (٢٦٦/٥)، و«الإرواء» رقم (٢٦٤)، والأضواء (ص ١٩٤-١٩٥).

فائدة: قال ابن دقيق العيد في «شرح» (ص ٩٩): هذا الحديث أصل من أصول الأحكام وأعظم مرجع عند التنازع والخصام ويقضي أن لا يحكم لأحد بدعواه. اهـ.

للإمام الباجي سليمان بن خلف رسالة مفردة سماها «معنى (ال)» في قوله ﷺ: «البيئة على المدعي» انظر «الذخيرة من المصنفات الصغيرة» (ص ١٥٣-١٥٩) لأبي عبد الرحمن الظاهري.

(١) معناه: فليكرهه بقلبه.

وَذَلِكَ أَوْعَفُ الْإِيمَانِ^(١)! رواه مسلم^(٢).

الحديث الخامس والثلاثون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى يَبِعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا. الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَظْلِمُهُ وَلَا

(١) أي: أقله ثمرة.

(٢) برقم (٤٩) وأخرجه أحمد (٣/٢٠١٠)، وأبو داود (١١٤٠)، والترمذي (٢١٧٢) والنسائي (٨/١١١)، وابن ماجه (١٢٥٧). وأخرج مسلم بمعناه من حديث ابن مسعود برقم (٥٠).

فائدة: قال الطوفي في «التعين» (ص ٢٩٢): واعلم أن هذا الحديث يصلح أن يكون نصف الشريعة لأن أعمال الشريعة إما معروف يجب الأمر به أو منكر يجب النهي عنه فهو نصف بهذا الاعتبار. قوله: «فليغيره» قال المصنف في «شرح مسلم» (٢٢-٢٣): هو أمر بإيجاب بإجماع الأمة.

يَحْذُلُهُ^(١) وَلَا يَحْقِرُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ^(٢)، التَّقْوَى هَاهُنَا
-وَيُشِيرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ-، بِحَسَبِ^(٣) أَمْرِي
مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ
حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِرْضُهُ^(٤) رواه مسلم^(٥).

(١) هو بفتح الباء وضم المعجمة.

(٢) هو بفتح الباء وإسكان الكاف.

قلت: وهذه اللفظة ليست في مسلم وإنما هي عند الترمذي
(١٩٢٧) من وجه آخر عن أبي هريرة رضي الله عنه، تفرد بذكرها شيخ
الترمذي عبيد بن بسطام، وهو صدوق خالفه وأصل بن عبد الأعلى
وهو ثقة عند أبي داود (٤٨٨٢).

(٣) هو بإسكان السين المهملة أي: يكفيه من الشر.

(٤) برقم (٢٥٦٤) وأخرجه أحمد (٢٧٧/٢، ٣٦٠)، وابن ماجه
(٣٩٣٣) والبيهقي (٩٢/٦).

وفي الباب عن أنس، وأبي بكر، ووائل، ورجل من بني
سليط انظر «الأضواء» (ص ٢٠٠ - ص ٢٠١)، و«جامع العلوم
والحكم» (٢٥٨-٢٥٩).

فَسَالَةَ مهمة: قال الحافظ ابن رجب في شرح قوله: «لا
تباغضوا» لما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين، وكثر تفرقهم
كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنهم وكل منهم يظهر أنه يبغض
لله، وقد يكون في نفس الأمر معذوراً، وقد لا يكون معذوراً بل
يكون متبعاً لهواه مقصراً في البحث عن معرفة ما يبغض عليه فإن
كثيراً من البغض كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع يظن أنه لا يقول
إلا الحق، وهذا الظن خطأ قطعاً، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق
فيما خولف فيه، فهذا الظن قد يخطئ ويصيب، وقد يكون الحامل
على الميل إليه مجرد الهوى أو الإلف أو العادة وكل هذا يقدر في
أن يكون هذا البغض لله فالواجب على المؤمن أن ينصح نفسه،
ويتحرز في هذا غاية التحرز، وما أشكل منه فلا يدخل نفسه فيه
خشية أن يقع فيما نهى عنه من البغض المحرم، وهاهنا أمر خفي
ينبغي التفطن له، وهو أن كثيراً من الأئمة قد يقول قولاً مرجوحاً،
ويكون مجتهداً فيه مأجور على اجتهاده فيه موضوعاً عنه خطؤه
فيه، ولا يكون المنتصر لمقالاته تلك بمنزلة في هذه الدرجة لأنه قد
لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله بحيث إنه لو قاله
غيره من أئمة الدين لما قبله، ولا انتصر له ولا إلى من وافقه ولا
من خالفه وهو مع هذا يظن أنه إنما انتصر للحق وإن أخطأ في

الحديث السادس والثلاثون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمْ

اجتهاده، وأما هذا التابع فقد شأب انتصاره لما يظنه الحق إرادة علو متبوعه وظهور كلمته، وأن لا ينسب إلى الخطأ وهذه دسيسة تقدح في قصد الانتصار للحق فانهم هذا فإنه مهم عظيم والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

السَّكِينَةَ، وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ، وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ» رواه مسلم ^(١) بهذا اللفظ.

(١) برقم (٢٦٩٩) وأخرجه أحمد (٢/٢٥٢)، وأبو داود (١٤٥٥)، وابن ماجه (٢٢٥) والترمذي (١٤٢٥)، والنسائي في «الكبرى» (٧٢٨٧) من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، به. قال ابن رجب (٢/٢٨٤): واعترض عليه -يعني على مسلم- غير واحد من الحفاظ في تخريجه منهم: أبو الفضل الهروي، والدارقطني، فإن أسباط بن محمد رواه عن الأعمش قال: خُذْتُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، فَتَبَيَّنْتُ أَنَّ الْأَعْمَشَ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ أَبِي صَالِحٍ وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ حَدِيثِهِ بِهِ عَنْهُ أَه.

قلت: ولكن الأعمش قد صرح بالسماع في بعض الطرق من أبي صالح عند مسلم نفسه.

وللحديث شواهد منها عن ابن عمر متفق عليه، وعن كعب ابن عجرة، وعوف بن مالك، وابن عباس، انظر «الأضواء» (ص ٢٠٥) وتحقيقي لكتاب «أخلاق العلماء» للأجري رقم (٢٩) و(٢٧) و(٢٦) و(٢٥).

الحديث السابع والثلاثون:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَتَعَالَى قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَ ذَلِكَ، فَمَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ ^(١) عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِائَةٍ ضَعِيفٍ إِلَى أَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هَمَّ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هَمَّ

والكربة: هي الشدة العظيمة التي توقع صاحبها في الكرب وتنفيسها أن يخفف عنه منها. اهـ «جامع العلوم والحكم» (٢/٢٨٦).

قوله: قال ابن دقيق العيد في «شرح» (ص ١١١): (هذا حديث عظيم جامع لأنواع من العلوم والقواعد والآداب وفيه فضل قضاء حوائج المسلمين ونفعهم بما يتيسر من علم أو مال أو معونة أو إشارة أو نصيحة أو غير ذلك.

(١) ليست في المخطوط.

بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَيِّئَةً وَاحِدَةً» رواه البخاري ومسلم ^(١) في «صحيحهما» بهذه الحروف.

فانظر يا أخي وفقنا الله وإياك إلى عظيم لطف الله تعالى وتأمل هذه الألفاظ، وقوله: «عِنْدَهُ» إشارة إلى الاعتناء بها وقوله: «كَامِلَةً» للتوكيد وشدة

(١) البخاري رقم (٦٤٩١)، ومسلم (١٣١) والسياق له، وأخرجه أحمد (١/٣١٠ و ٣٦١)، والبيهقي في «الشعب» (٢/١٦٥-١٦٦)، وفي رواية لمسلم: «أو عاها الله، ولا يهلك على الله إلا هالك». قال ابن رجب: وفي هذا المعنى أحاديث متعددة. اهـ

قلت: منها حديث أبي هريرة في «الصحيحين» بنحو هذا، وحديث أنس في «مسلم» برقم (١٦٢) في حديث الإسراء، وجاء بنحوه عن أبي ذر، وأبي سعيد، ومالك بن صعصعة. انظر «جامع العلوم» (٢/٣١١-٣١٢) و«الأضواء» (ص ٢٠٨-٢٠٩).

قوله: قال ابن دقيق العيد (ص ١١٥): قال الشراح لهذا الحديث: هذا حديث شريف عظيم بيّن فيه النبي ﷺ مقدار تفضل الله عز وجل على خلقه.

الاعتناء بها^(١)، وقال في السيئة التي هم بها ثم تركها: «كتبها الله حسنة كاملة» فأكدتها بـ (كاملة)، «وإن عملها كتبها سيئة واحدة» فأكد تقليلها بـ (واحدة) ولم يؤكدتها بـ (كاملة)، فله الحمد والمنة سبحانه لا نحصى ثناء عليه، وبالله التوفيق.

الحديث الثامن والثلاثون:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ^(٢)
بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا
اقْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ^(٣) عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ

(١) ليست في المخطوط.

(٢) هو بهزمة ممدودة أي: أعلمته بأنه محارب لي.

(٣) في البخاري: «وما زال».

بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ^(١) كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي
يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا
وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَئِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ
اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيدَنَّهُ^(٢)» رواه البخاري^(٤).

(١) انظر «الفتح» عند هذه اللفظة من الحديث.

(٢) ضبطوه بالنون وبالباء، وكلاهما صحيح.

قلت: أي (استعاذني، واستعاذ بي).

(٣) وفي آخره: «وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته»

(٤) برقم (٦٥٠٢)، وتقرده عن أصحاب الأمهات الست وأخرجه

البيهقي في «السنن» (٣/٣٤٦) والبخاري في «شرح السنة»

(١٢٤٨)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٤-٥) والحديث مما انتقد على

البخاري إخرجه له حتى قال الإمام الذهبي في «الميزان»

(١/٦٤٤) في ترجمة خالد بن مخلد القطواني: هذا حديث غريب

جدا؛ لولا هبة الجامع الصحيح لعدوه في منكرات خالد بن مخلد

وذلك لغرابة لفظه؛ ولأنه مما يتفرد به شريك، وليس بالحافظ. اهـ =

الحديث التاسع والثلاثون:

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ^(١) لِي عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ وَالنَّسْيَانَ وَمَا

وقد رد عليه عبدالعزيز الغماري في رسالة سماها «إثبات المزية بباطال كلام الذهبي في حديث من عادى لي ولياً».

وقد دافع عنه قبله الحافظ ابن حجر في «الفتح» عند شرحه له، وكذا العلامة الألباني في «الصحيحه»، وذلك لما له من الشواهد من حديث عائشة، وابن عباس، وأبي أمامة وأنس بن مالك وعلي بن أبي طالب، وحذيفة وميمونة رضي الله عنهم جميعاً. وانظر تفاصيل ذلك في «الفتح» و«الصحيحه» (١٦٤٠) و«جامع العلوم والحكم» (٢٣٠/٢) و«الأضواء» (ص ٢١١-٢١٢)، وللإمام الشوكاني رسالة في شرحه والكلام عليه سماها «القطر الندي على حديث الولي» مطبوعة وشرحه قبله شيخ الإسلام كما ذكر ابن عبدالمهدي في «العقود الدرية» (ص ٤٦)

(١) لفظ ابن ماجه: «وضع».

اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ^(١). حديث حسن رواه ابن ماجه
والبيهقي وغيرهما.^(٢)

(١) لفظه: حديث حسن، ليست في المخطوط.

(٢) قال شيخنا الوادعي رحمه الله في «حاشية تفسير ابن كثير» (٦٣١/١): أقل أحواله أن يكون حسناً. صححه الشيخ الألباني في «الإرواء» رقم (٨٢)، وشيخنا الوادعي على الاحتجاج والاستدلال به، والحديث أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) والبيهقي (٣٥٦-٣٥٧/٧)، والعقيلي في «الضعفاء» (١٤٥/٤)، وابن عدي (٢١٧٢/٦)، والدارقطني (١٧٠-١٧١/٤) والحاكم (١٩٨/٢)، وله شواهد من حديث ثوبان، وأبي ذر، وعقبة بن عامر، وابن عمر، وعائشة، وأبي الدرداء، وعمران بن حصين، وأبي بكرة، وأبي هريرة، وهي لا تخلو جميعها من مقال. وانظر «الأضواء» (ص ٢١٥-٢٢١).
والحديث تشهد له كثير من الأدلة الواردة في الكتاب المطهر والسنة الصحيحة. والحمد لله.

فائدة: قال الطوفي في «التعين» (ص ٣٢٢): هذا الحديث عام النفع عظيم الوقع وهو يصلح أن يسمى نصف الشريعة.

وللشوكاني رسالة في باب هذا الحديث سماها «رفع الباس عن

الحديث الأربعون:

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَنْكِبِي فَقَالَ: «كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ، أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ» ^(١). وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما يَقُولُ: (إِذَا أُمْسَيْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الصَّبَاحَ، وَإِذَا أَصْبَحْتَ فَلَا تَنْتَظِرِ الْمَسَاءَ، وَخُذْ مِنْ صِحَّتِكَ لِمَرَضِكَ، وَمِنْ حَيَاتِكَ لِمَوْتِكَ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ^(٢).

حديث النفس من الهم والوسواس" وهي مطبوعة بتحقيق ختن شيخنا الإمام الوادعي الأخ صالح بن قايد الوادعي -وفقه الله- وكذا قد حققه غيره.

(١) أي: لا تركز إليها، ولا تتخذها وطنًا، ولا تحدث نفسك بطول البقاء فيها، ولا بالاعتناء بها، ولا تتعلق منها بما لا يتعلق به الغريب في غير وطنه، ولا تشتغل فيها بما لا يشتغل به الغريب الذي يريد الذهاب إلى أهله. ن

(٢) البخاري برقم (٦٤١٦) وأخرجه أحمد (٤١٢٤/٢)، والترمذي =

الحديث الحادي والأربعون:

عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» ^(١) حديث حسن

(٢٣٣٣)، وابن ماجه (٤١٤)، وهناك زيادة منكرة زادها ليث ابن أبي سليم عند الترمذي وابن ماجه وهي: «وعد نفسك من أهل القبور». **فائدة:** قال الطوفي في «التعين» (ص ٣٢٩): هذا الحديث أصل في الفراغ عن الدنيا، والزهد فيها، والرغبة عنها، والاحتقار لها، والقناعة فيها بالبلغة.

قال ابن رجب في «جامع العلوم» (٣٧٧/٢): هذا الحديث أصل في قصر الأمل في الدنيا، وأن المؤمن لا ينبغي له أن يتخذ الدنيا وطنًا ومسكنًا فيطمئن فيها ولكن ينبغي أن يكون فيها كأنه على جناح سفر يهيئ جهازه للرحيل. اهـ

(١) **ضعيف:** ضعفه الشيخان الألباني والوادعي عليها رحمة الله تعالى.

والعجب ممن حسنه أو صححه!!! وقد قال الحافظ ابن رجب في

«جامع العلوم» (٣٩٤/٢): تصحيح هذا الحديث بعيد جدًا. اهـ =

صحيح^(١) رويناه في كتاب "الحجة"^(٢) بإسناد صحيح.

والحديث أخرجه ابن أبي عاصم في "السنة" (١٥)، والبيهقي في "شرح السنة" (١٠٤)، والخطيب في "تاريخ بغداد" (٢/٧٧١-٧٧٠).

وكان شيخنا رحمته الله يضعفه من ثلاثة أوجه: الأول: نعيم بن حماد الخزاعي ضعيف. الثاني: عقبة بن أوس لم يسمع من عبد الله ابن عمرو. الثالث: فيه اضطراب. انظرها في "المقترح" (١٥-١٦). وانظر كلام الشيخ الألباني في "ضلال الجنة" برقم (١٥).

^(١) في المخطوط: حديث صحيح.

وفي "جامع الترمذي" و"تحفة الأشراف" (١/١٠٢): حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

^(٢) قال ابن رجب في "جامع العلوم" (٢/٣٩٣): يريد بصاحب كتاب "الحجة" الشيخ أبا الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي وكتابه هذا هو كتاب "الحجة على تارك المحجة" يتضمن أصول الدين على قواعد أهل الحديث والسنة. اهـ وانظر "التعين" (ص ٣٣١) وترجمة أبي الفتح في "السيرة" (١٩/١٣٦).

الحديث الثاني والأربعون:

عن أنس رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أُبَالِي. يَا ابْنَ آدَمَ، لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانَ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أُبَالِي. يَا ابْنَ آدَمَ، إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تَشْرِكُ بِي شَيْئًا لَا أَكْتِنِكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً» رواه الترمذي^(٣)

^(١) بفتح العين قيل: هو السحاب. وقيل ما عنك منها أي: ظهر إذا رفعت رأسك. ن

^(٢) بضم القاف وكسرهما لغتان روي بهما، والضم أشهر معناه ما يقارب ملأها. ن

^(٣) سنده ضعيف وقوله: «أَتَيْتَنِي بِقُرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقِيتَنِي لَا تَشْرِكُ بِي شَيْئًا لَا أَكْتِنِكَ بِقُرَابِهَا مَغْفِرَةً»، هذه القطعة حسنة لغيرها. فلها شاهد من حديث أبي ذر عند مسلم برقم (٢٦٧٨) (٢٢) =

وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ^(١).

فهذا آخر ما قصدته من بيان الأحاديث التي جمعت قواعد الإسلام، وتضمنت ما لا يحصى من أنواع العلوم في الأصول، والفروع، والآداب، وسائر وجوه الأحكام.

ولفته: «ومن لقيني بقراب الأرض خطينة لا يشرك بي شيئاً لقبته بمثلها مغفرة»، وهذه القطعة يصححها الشيخ الألباني في «الصحيحة» برقم (١٢٨) ولم يعزها إلى مسلم فليضف.

وهذا الحديث أخرجه الترمذي برقم (٣٥٤٠) وتفرّد به عن أصحاب الأمهات الستة.

قلت: في سنده كثير بن فائد مجهول حال روى عنه اثنان ولم يوثقه معتبر.

فتاوة: قال ابن دقيق العيد في «شرح» (ص ١٣١): في هذا الحديث بشارة عظيمة وحلم وكرم عظيم وما لا يحصى من أنواع الفضل والرافة والرحمة والامتنان. اهـ.

(١) في المخطوط: وقال حديث حسن.

وهأنا أذكرُ باباً مختصراً جداً في ضبط خفي ألفاظها مُرتبةً لئلا يُغلط في شيءٍ منها، وليستغن بها حافظها عن مُراجعة غيره في ضبطها، ثم أشرع في شرحها، إن شاء الله تعالى، في كتاب مُستقل، فأرجو من فضل الله تعالى أن يُوفّقني فيه لبيان مُهمات من اللطائف، وجُمَل من الفوائد والمعارف، لا يستغني مُسلمٌ عن معرفة مثلها، ويظهر لمُطالعها جزالة هذه الأحاديث وعِظم فضلها، وما اشتملت عليه من النفائس التي ذكرتها، والمهمات التي وصفتها، ويعلم بها الحكمة في اختيار هذه الأحاديث الأربعين، وأنها حقيقةٌ بذلك عند الناظرين.

وإنما أفردتها عن هذا الجزء ليسهل حفظ ذا الجزء بانفراذه، ثم من أراد ضمّ الشرح إليه فليفعل، والله عليه المنة بذلك، إذ يقف على نفائس اللطائف

المُسْتَبْطَةُ مِنْ كَلَامٍ مَنْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي حَقِّهِ:
﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^(١) ،
ولله الحمد أولاً وآخراً، وباطناً وظاهراً^(٢) .

باب الإشارات إلى ضبط الألفاظ

المشكلات

هذا الباب وإن ترجمته بالمشكلات، فقد أنه فيه
على ألفاظ من الواضحات...^(٣) .

(١) النجم آية (٣-٤).

(٢) انتهى الإمام النووي من تصنيفه «الأربعين» في ليلة الخميس تاسع
عشر جمادى الأولى سنة ثمان وستين وستمائة. اهـ. أفاده السخاوي
كما في «مقدمة إرشاد طلاب الحقائق» (ص ١٣).

(٣) هذا الباب قد فرقنا ما ذكره فيه على حواشي الأحاديث وانظر (ص ٦).

فصل

اعلم أن الحديث المذكور أولاً «مَنْ حفظ على
أمتي أربعين حديثاً» معنى الحفظ هنا: أن ينقلها إلى
المسلمين وإن لم يحفظها، ولا عرف معناها، هذا
حقيقة معناه، وبه يحصل انتفاع المسلمين، لا بحفظ
ما لا ينقله إليهم، والله أعلم بالصواب، وإليه
المرجع والمآب، وله الحمد والفضل والمنة، وبه
التوفيق والعصمة. الحمد لله الذي هدانا لهذا وما
كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله وصلاته على سيدنا
محمد وآله وصحابه وسلم آمين.

تتمة الحافظ ابن رجب

الحديث الثالث والأربعون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«الْحِقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا أَبَقَتْ الْفَرَائِضُ (١) فَلَأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ» (٢) خَرَّجَهُ (٣)**

(١) لفظ البخاري ومسلم: «فما بقي»، وفي لفظ لهما «فا تركت».

(٢) ثمة فرق بين الإخراج والتخريج، فإذا عزوت الحديث إلى أحد المسندين مثل أصحاب الكتب الستة، وأحمد والشافعي ومالك في مؤلفاتهم الحديثية نقول: أخرجه البخاري مثلاً، ولا نقول خَرَّجَهُ.

وأما الذين يعزون الحديث إلى من سبقهم كالزليعي في «نصب الراية» والحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام» و«التلخيص الحبير»، فيقال: خَرَّجَهُ [بالتشديد] الزليعي ونحو ذلك، أي: نسبة إلى من أخرجه، وقد يستعمل أحدهم مكان الآخر وحصل من المرتضى في «شرح الإحياء» على قدره وابن الأثير في «أسد الغابة» والحافظ ابن رجب، وهذا مخالف لما عليه أهل الاصطلاح، وقد نص على ذلك -

البخاري ومسلم (١).

جماعة منهم: الحافظ أبو العباس الداودي، وأبو النور المنصوري، وأبو الفضل الإدريسي، وشهاب الدين المنصوري في كتابه «التفريج بأصول العزو والتخريج». انتهت هذه التعليقة ملخصة من أجوبة مخطوطة لدى الشيخ أحمد بن الصديق الغماري على أسئلة سألتها إياه سألته أخوه الشيخ عبدالعزيز الغماري ومنه أخذتها مناولة ومن نظر في كتب المتأخرين رآهم لا يراعون التفريق بين اللفظين، ولعل هذا لأنه مما علم صناعة فجهل ولم ينص عليه كتابة عند المتقدمين حتى يعلم بحيث أصبح التفريق شبه مهجور، كالتفريق عند الفقهاء بين لفظي الخلاف والاختلاف، فالخلاف ممنوع والاختلاف جائز، لكن أصبح التفريق غير مراعى عند النقلة للفتايات. وانظر «الموافقات» للشاطبي. والله أعلم. اه أفاده الشيخ المفضل بكر بن عبدالله أبو زيد - حفظه الله ورعاه - في كتابه «الأجزاء الحديثية» (ص ١٥-١٦).

(١) البخاري برقم (٦٧٣٢)، ومسلم برقم (١٦١٥)، وأخرجه أحمد

(٢٩٢/١) والترمذي (٦٠٩٨)، والنسائي في «الكبرى» (٦٣٣١).

فائدة: قال نجم الدين الطوفي في «التعين» (ص ٣٣٨)، في هذا الحديث: إنه من الجوامع في علم الفرائض وهو نصف العلم على ما عرف.

قال ابن رجب (٤١٩/٢): إنه مشتمل على أحكام الموارث وجامع لها.

الحديث الرابع والأربعون:

عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: «الرِّضَاعَةُ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ» خرَّجه البخاري ومسلم.^(١)

الحديث الخامس والأربعون:

عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ، وَالْأَضْنَامِ» فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ

(١) البخاري برقم (٣١٠٥)، ومسلم (١٤٤٤) وأخرجه أحمد (٥١/٦ و ٤٤/٦)، وأبو داود (٢٠٥٥)، والترمذي (١١٤٧)، والنسائي (٩٨-٩٩/٦)، وابن ماجه (١٩٣٧).

فَسَأَلَ: قال ابن رجب (٤٣٨/٢): قد أجمع العلماء على العمل بهذه الأحاديث في الجملة، وأن الرضاع يحرم ما يحرمه النسب.
(٢) انظر للفائدة «الفتح» (٤/٤٢٥).

الحديث السادس والأربعون:

فَإِنَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الشُّحُومَ» فَأَجْمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ» خرَّجه البخاري ومسلم.^(٢)

الحديث السادس والأربعون:

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مُوسَى

(١) لفظ البخاري ومسلم: إن الله لما حرم شحومها.

(٢) البخاري برقم (٢٢٣٦)، ومسلم (٢٥٨١) وأخرجه أحمد (٣/٣٢٤ و ٣٣٦) وأبو داود (٣٤٨٦)، والترمذي (٢٢٩٧)، والنسائي (٣٠٩/٧)، وابن ماجه (٢١٦٧)، وجاء بنحوه في «الصحيحين» عن ابن عباس، وعن عائشة، وعن أبي هريرة.

قال الحافظ ابن رجب (٤٤٧/٢) بعد ذكره لهذه الأحاديث: فالخلاص من هذه الأحاديث كلها أن ما حرم الله الانتفاع به فإنه يحرم بيعه وأكل ثمنه. اهـ

الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِيَةٍ تُصْنَعُ بِهَا فَقَالَ: «وَمَا هِيَ؟» قَالَ: الْبِتْعُ، وَالْمِزْرُ، فَقِيلَ لِأَبِي بُرْدَةَ: وَمَا الْبِتْعُ؟ قَالَ: نَبِيذُ الْعَسَلِ وَالْمِزْرُ نَبِيذُ الشَّعِيرِ فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ^(١).

الحديث السابع والأربعون:

عَنْ الْمَقْدَامِ بْنِ مَعْدِيكَرِبٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مَلَأَ آدَمِيٌّ وَِعَاءً سُرًّا مِنْ بَطْنِهِ يَحْسِبُ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتٍ يَقْمَنَ صَلْبُهُ فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فَتَلْتُ لِبَطْعَامِهِ، وَتَلْتُ لِشَرَابِهِ، وَتَلْتُ لِنَفْسِهِ» رَوَاهُ

(١) برقم (٤٣٤٣)، ومسلم (١٧٣٣) ورقه التسلسلي (٥٢١٤-٥٢١٦)، وأبو داود (٣٦٤٨)، والنسائي (٢٩٨/٨-٣٠٠).

قَالَ: قَالَ ابْنُ رَجَبٍ (٤٥٦/٢): هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي تَحْرِيمِ تَنَاوُلِ جَمِيعِ الْمُسْكِرَاتِ الْمَغْطِيَةِ لِلْعَقْلِ.

الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقال الترمذي: حديث حسن. ^(١)

الحديث الثامن والأربعون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا، وَإِنْ كَانَتْ خَصْلَةً»

(١) حديث حسن بمجموع طرقه.

أخرجه أحمد (١٣٢/٤)، والترمذي (٢٣٨٠)، وابن ماجه (٣٣٤٩)، والنسائي في «الكبرى» (٦٧٦٩)، وصححه الذهبي في «تلخيص المستدرک» (١٢١/٤) وابن حبان (٥٢٣٦)، والإمام الألباني في «الإرواء» برقم (١٩٨٣)، وحسنه الحافظ في «الفتح» (٥٢٨/٩) وشيخنا على تضعيفه انظر «أحاديث معلقة» رقم (٣٩٥). وللنظر في طرقه انظر «الإرواء»، و«تحقيق مسند أحمد» (٤٢٤-٤٢٣/٢٨).

قَالَ: قَالَ ابْنُ رَجَبٍ (٤٦٨/٢): هَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ جَامِعٌ لِأَصُولِ الطَّبِّ كُلِّهَا.

منهن فيه كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدْعَهَا،
مَنْ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا أَوْعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ
فَجَرَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ» خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(١)

الحديث التاسع والأربعون:

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:
«لَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ لَرَزَقَكُمْ كَمَا
يَرْزُقُ الطَّيْرَ تَغْدُو خِمَاصًا وَتَرُوحُ بِطَانًا» رواه الإمام

(١) البخاري برقم (٣٤)، و(٢٤٥٩)، و(٣١٧٨) واللفظ له، ومسلم
(٥٨) وأخرجه أحمد (١٨٩، ١٩٨)، وأبو داود (٤٦٨٨)، والترمذي
(٢٦٣٢)، والنسائي (١١٦/٨)، وأخرج البخاري (٣٣)،
ومسلم (٥٩) من حديث أبي هريرة بلفظ: «آية المنافق ثلاث: إذا
حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اتّمن خان» وفي رواية
لمسلم: «وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم».

قال ابن رجب (٤٨١/٢): (وأصول النفاق هذا -يعني الأصغر-
ترجع إلى الخصال المذكورة في هذه الأحاديث).

أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن
حبان في «صحيحه» والحاكم. وقال الترمذي: حسن^(١)
صحيح.

الحديث الخمسون:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُشَيْرٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ
رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ شَرَائِعَ الْإِسْلَامِ قَدْ

(١) حديث حسن. أخرجه أحمد (٥٢/١) واللفظ له، والترمذي
(٢٣٤٤)، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف»
(٧٩/٨)، وابن ماجه (٤١٦٤)، وابن حبان (٧٣٠)، والحاكم
(٣١٨/٤)، والحديث حسنه شيخنا الوادعي رحمته الله في «الصحيح
المسند» رقم (٩٨٢)، وصححه الألباني في «الصحيحة» (٣١٠).

فائدة: قال ابن رجب (٤٩٦/٢): هذا الحديث أصل في
التوكل، وأنه من أعظم الأسباب التي يستجلب بها الرزق.

وقال (٥٠٨/٢): واعلم أن ثمره التوكل الرضا بالقضاء فمن وكل
أموره إلى الله ورضي بما يقضيه له ويختاره فقد حقق التوكل عليه.

كَثُرَتْ عَلَيْنَا فَبَابُ تَمَسُّكَ بِهِ جَامِعٌ؟ قَالَ: « لَا يَزَالُ
لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » خَرَّجَهُ الْإِمَامُ
أَحْمَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ ^(١).

(١) حديث حسن. أخرجه أحمد (٤/١٨٨ و١٩٠)، والترمذي (٣٣٧٥)، وابن ماجه (٣٧٩٣) وحسنه شيخنا الوادعي رحمه الله في «الصحیح المسند» برقم (٥٤١)، والعلامة الألباني في «الكلم الطيب». انتهيت من تحقيق هذا الجزء، والتعليق عليه حامداً الله وشاكراً له، ومصلحاً ومسلماً على نبيه، بعد أذان ظهر يوم ١٢/شعبان ١٤٢٢هـ اليمن -صعدة- مكتبة دار الحديث بدماج حرسها الله.

أبو الحسن علي بن أحمد بن حسن الرازي وفقه الله وعفا عنه.

الفهرس

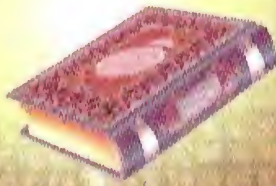
مقدمة المحقق..... ٣	الحديث الرابع عشر:..... ٤٤
مقدمة النووي..... ٩	الحديث الخامس عشر:..... ٤٦
الحديث الأول:..... ٢٠	الحديث السادس عشر:..... ٤٧
الحديث الثاني:..... ٢٣	الحديث السابع عشر:..... ٤٨
الحديث الثالث:..... ٢٧	الحديث الثامن عشر:..... ٤٩
الحديث الرابع:..... ٢٨	الحديث التاسع عشر:..... ٥١
الحديث الخامس:..... ٣٠	الحديث العشرون:..... ٥٤
الحديث السادس:..... ٣٢	الحديث الحادي والعشرون:..... ٥٥
الحديث السابع:..... ٣٤	الحديث الثاني والعشرون:..... ٥٧
الحديث الثامن:..... ٣٥	الحديث الثالث والعشرون:..... ٥٨
الحديث التاسع:..... ٣٧	الحديث الرابع والعشرون:..... ٦١
الحديث العاشر:..... ٣٩	الحديث الخامس والعشرون:..... ٦٣
الحديث الحادي عشر:..... ٤١	الحديث السادس والعشرون:..... ٦٥
الحديث الثاني عشر:..... ٤٢	الحديث السابع والعشرون:..... ٦٧
الحديث الثالث عشر:..... ٤٣	الحديث الثامن والعشرون:..... ٧٠
	الحديث التاسع والعشرون:..... ٧٢

الأربعون النووية

- الحديث الثلاثون: ٧٤ الحديث الثاني والأربعون: ... ٩٧
- الحديث الحادي والثلاثون: ... ٧٦ **تتمه الحافظ ابن رجب ... ١٠٢**
- الحديث الثاني والثلاثون: ... ٧٩ الحديث الثالث والأربعون: ١٠٢
- الحديث الثالث والثلاثون: .. ٨١ الحديث الرابع والأربعون: .. ١٠٤
- الحديث الرابع والثلاثون: ... ٨٢ الحديث الخامس والأربعون: ١٠٤
- الحديث الخامس والثلاثون: .. ٨٣ الحديث السادس والأربعون: ١٠٥
- الحديث السادس والثلاثون: ٨٦ الحديث السابع والأربعون: ١٠٦..
- الحديث السابع والثلاثون: ٨٨ الحديث الثامن والأربعون: ١٠٧..
- الحديث الثامن والثلاثون: ... ٩٠ الحديث التاسع والأربعون: ١٠٨
- الحديث التاسع والثلاثون: .. ٩٢ الحديث الخمسون: ١٠٩
- الحديث الأربعون: ٩٤ **الفهرس ١١١**
- الحديث الحادي والأربعون: .. ٩٥

الأربعون النووية

مع تتمتها للحافظ ابن رجب



متممة
علي بن أحمد بن مسن الرارمي

دار الآفاق

الوكيل داخل جمهورية مصر العربية دار المستقبل للطباعة والنشر والتوزيع
القاهرة، عين شمس الشرقية - هاتف: ٠١٢٥١٠٢٠٠١ فاكس: ٠٢٢٦٤٩٦٦٧